الفصل السادس
في نقد تحقيق النصوص التراثية النوعية

كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري المتوفى سنة ٢٦٢هـ: دراسة في نقد التحقيق

./ مدخل:

من نافلة القول المستحبة أن نقرر أن التحقيق العلمي للنصوص التراثية فريضة بمنطق الدين؛ إذ الإسناد والتوثيق من الدين، وفريضة بمنطق العلم؛ إذ الركون إلى تصحيح النصوص، وتوثيق ما بها من معلومات هي الطريق الذي عليه تأسيس الاستنباط، واستنبات الحقائق والنتائج، ثم هو فريضة بالاحتكام إلى التجربة التاريخية، التي تقرر أن الصعود الحضاري القديم والمعاصر للحضارات المستعلية المتغلبة كان بسبب من إسهام الدرس الفيلولوجي في الزمنين معًا، وفي القلب من هذا الدرس الفيلولوجي تحقيق النصوص التراثية، وإشاعة النشرات النقدية الموثقة لنصوص العلم التي أنجزها العلماء القدامى من كل أمة.

ومع تطور علم تحقيق النصوص التراثية، ومحاولة إحيائه الجديد، يحرص نفر من علمائه أن يضموا (نقد تحقيق النصوص التراثية) إلى محاولات هذا الإحياء الجديد؛ تقديرًا منهم لإسهام هذا النقد في تعميق مسائل هذا العلم الجليل الخطير.

وهذا البحث ينتمي إلى بحوث المراجعات العلمية النقدية التي انتهت مناهج البحث من النظر إليها بوصفها بحوثًا كاملة؛ لما تنطوي عليه من جهد تحليلي وتركيبي معًا، وهي أعمال علمية كاملة بذاتها[1].

وتعالج هذه الدراسة -التي تتخذ من نقد عمل المحقق عمادًا لها- قضيتها من خلال فحص المطالب التالية:

١. كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ): مقالة في المادة والانتماء المعرفي.

٢. كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ): مقالة موجزة في آفاق الاستثمار المعاصر.

٣. نقد تحقيق كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ).

٤. خاتمة: في سبيل نشرة نقدية قويمة.

وستكون معالجة هذه المطالب الرئيسة، وما يتفرع عنها من مسائل فرعية على ولاء ما جاء هنا وترتيبه، وهذا أوان بيان كل مطلب:

١/ كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري: مقالة في حدود المادة والانتماء المعرفي:

تعالج هذه المقالة من هذا البحث ثلاث مسائل أساسية، تتوزع على بيان حدود مادة الكتاب، وانتمائه المعرفي الأصيل والتبعي، وقيمته العلمية والحضارية، وبيانها كما يلي:

١/١ مادة كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة، ت٢٦٢هـ:

يتضمن هذا الكتاب -وفقًا للتقسيم الذي وصل إلينا في مخطوطاته، الذي يصح معه القول بأنه ربما كان تقسيم مصنفه عمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ- ثلاثة أقسام أو فصول، هي كما يلي:

١. ذكر ما تيسر من سير العرب العرباء وقصصهم.

٢. ما كان من مسير بني بكر بن وائل وتغلب بن وائل، وما جرى بينهم وبين التبع بن شراحبيل.

٣. ما يتلى من أخبارهم قتل كليب بن ربيعة، ويقال له: حرب البسوس.

وقد تضمن كل قسم أو فصل من هذه الثلاثة الأقسام أجزاء، حمل بعضها عنوان: وقعة كذا، على ما نرى في (وقعة الذنائب، ص ٣٢٤)، أو: ذكر وقعة كذا، على ما نرى في (ذكر وقعة واردات، ص ٣٣١) أو: خروج فلان، كما في (خروج الحارث بن عباد إلى الملك الكندي، ص ٤٠٢)، أو (ذكر من قتل في وقعة الكندي، ص ٤١٢)، وما إلى ذلك مما يعد عنوانات فرعية.

ويعالج الكتاب مادة المعلومات في هذه الأقسام الثلاثة الكبرى، وما يتفرع منها من أجزاء وفق منهج الأخباريين، رواة الأخبار، الذين شيدوا منهجهم متأثرين بعمل المحدثين في رواية الأحاديث النبوية، والآثار.

وثمة قرائن تدل على ذلك المنهج، تتمثل في الملامح التالية:

أولًا: سرد الأخبار والحادثات والوقائع من طريق رواتها، ومن "حدثنا ابن نافع قال" (ص ٣/١٢٣؛ ص ٧/١٢٩؛١٣/١٣١؛١٠/١٣٧).

وغير ذلك من المواضع التي يستعمل فيها عبارات من مثل: (قال الراوي) (ص ١/٢٨٦؛٤/٣٠١؛٢/٣٠٣)، ومن مثل: (قال صاحب الخبر) (ص ٣١٩ /٧؛ ٤/٣٣٥)، وغير ذلك.

ثانيًا: سوق بعض الأخبار وفق منهجية رواية الآثار الفاشية في كتب التحديث، وفي التفاسير الأثرية، التي تعتمد على رواية المأثور من الأقوال التفسيرية؛ بمعنى تكرار بعض الأخبار بعينها، ولكن من طرق مختلفة، بما في كل طريق من زيادات

واختلافات، وهو ما نرى مثالًا له في رواية أخبار: وقعة الأنعمين (ص ٣٦٤)، ثم مرة أخرى (ذكر وقعة الأنعمين، ص ٣٩٦)، وبين الموضعين أخبار وروايات تتعلق بوقعات أخرى غير هاتين الوقعتين!

ثالثًا: استعمال مصطلحات منحدرة من الجهاز الاصطلاحي لعلم الحديث النبوي، بتأثيره في علم التاريخ والأخبار، من مثل: الاصطلاحات التالية:

أ- الحديث، انظر: (ص ١٣١/٥؛ قال رواة الحديث)، وما بعد العبارة خبر تاريخي! وكذلك في (ص ١٥١/٢)، و(قال صاحب الحديث) (ص ١٩٧/٢)، وبعد العبارة خبر تاريخي، وكذلك (٢٠٣/٥).

ب- حدثنا فلان: (انظر: ص ٨٢/١١)، وغيره من المواضع.

رابعًا: خلط رواية الخبر التاريخي الخاص بالحادثة أو ذكر الواقعة بما يحيط بها من أشعار، وهو بعض ما حمل مفهرسو مخطوطات دار الكتب المصرية أن يُدرجوه ضمن كتب الأدب!

٢/١ الانتماء المعرفي لكتاب الجمهرة، لعمر بن شبة البصري، ت٢٦٢هـ:

إن فحص محتوى كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري ت ٢٦٢هـ يكشف عن تعدد انتماءات الكتاب المعرفية، وهو ما يتلخص في عدة الانتماءات التالية:

٢.١/١ تاريخ العرب الجاهليين:

إن مادة الكتاب، وأقسامه الرئيسة، وأجزائها الفرعية تقرر أن كتاب الجمهرة كتاب في تاريخ العرب الجاهليين.

وهذا الانتماء يبرهن عليه جملة من الأدلة، هي:

أولًا: العنوان الجانبي الذي رجحه المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية، وأضافه في أيام العرب.

ثانيًا: مادة الأخبار التفصيلية التي تدور حول بعض أيام العرب في الجاهلية.

ثالثًا: مصادر الكتاب التي جمعت منها مادته الإخبارية التاريخية، التي تكاد تنحصر في الأخباريين المتقدمين، من أمثال:

محمد بن إسحاق، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، وهما من مشاهير الأخباريين العرب المختصين برواية أخبار القوم الجاهليين، مع غيرهم.

وتحليل انتمائه إلى حقل الدراسة التاريخية عند العرب تحكم بصلاحية انتمائه لأكثر من فرع من فروع هذا التاريخ، من مثل:

أولًا: التاريخ السياسي والحربي بين قبائل العرب؛ إذ هو نص في تاريخ عدد من أيام العرب، وإنجازات بعضهم على بعض، وعلاقات بعضهم ببعض في هذا الجانب الخطير من حياتهم وتاريخهم.

ثانيًا: التاريخ الاجتماعي للعرب؛ ذلك أن سرد روايات الوقعات والأيام ترد وقد تلبسها الإخبار عن عاداتهم المختلفة في الاستعداد للحرب، ومواقيت إغاراتهم، وتقاليدهم في النزال والقتال، وأعرافهم في طلب الهدنة، وتوقيت المعارك، وما يدفعهم للقتال، وما يصطحبونه معهم، وعادات خروجهم، وعودتهم من الحروب، وأخلاق نزالهم ومنافساتهم، وموقع النساء من ذلك، وعاداتهم في الملبس، ومعاملة الخيل، والأسلحة، والتحصين، واختيار أماكن المعسكرات، وما إلى ذلك من أعراف وتقاليد، تكشف عن جانب مهم جدًّا من حياتهم الاجتماعية، ولا سيما مستوى تأثير القرابة في هذه العلاقات الاجتماعية.

ثالثًا: التاريخ الأدبي (الشعري بوجه خاص):

إن هذا الكتاب نص قديم وكاشف عن سُهمة الشعر الجاهلي؛ بما هو مصدر من مصادر الكتابة التاريخية عند العرب، وهو دليل إضافي، يدعم القاعدة النقدية

والأدبية والتاريخية الشهيرة التي تقرر: أن الشعر ديوان العرب، وأن الشعر كان علم قوم لم يكن لهم أعلم منه.

وقد احتفظ هذا الكتاب بنصوص شعرية، من نوع القصائد والمقطعات لا توجد في غيره من المصادر، أو جاءت فيه بأوفر مما في غيره من المصادر، وليس أدل على ذلك من اعتماد محققه نفسه الدكتور أحمد عطية عليه بصورة أساسية في جمع شعر البراق بن روحان (الجاهلي) ونشره[٢] بعنوان: (ديوان البراق بن روحان)، يقول في مقدمته: (ص ١٥) تحت عنوان مصادر شعر البراق بن روحان: (الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة: وهو من أهم المصادر التي حوت شعر البراق بن روحان، وقيمة هذا الكتاب أن مؤلفه أحد الثقات المعروفين بالصدق ... بالإضافة إلى التزام مؤلفه لعامل الرواية في نقله الأخبار والأشعار".

رابعًا: التاريخ الحضاري:

يعكس تحليل مادة الكتاب إلى انتماء معرفي ظاهر، يتعلق بالأوضاع الحضارية؛ من جوانب خطط الحرب، وأنواع الأسلحة، وطبيعة الأخلاق، وأنواع المنتجات وأنماط التفكير، مما يصلح أن يكون وثيقة مهمة في تحليل بعض جوانب التاريخ الحضاري والاقتصادي والإنتاجي.

خامسًا: التاريخ الديني:

في عدد من الوقفات في هذا الكتاب يظهر نوع تقديس للبيت الحرام، وهو الأمر الذي ظهر في الحج إليه، وعدم الإغارة في الأشهر الحرم.

وهذه الأخبار التاريخية المختلطة بالتاريخ الحربي والاجتماعي مهمة جدًّا في تحصيل ملامح تقديس البيت الحرام، والتطبيقات المحيطة بهذا التقديس في حياة القوم في الجاهلية.

وهذه خمسة فروع أساسية متحدة من الانتماء المعرفي الأساسي الحاكم لهذا الكتاب، وهو علم التاريخ.

٢.٢/١ الأدب العربي (الشعر الجاهلي):

إن تحليل كتاب: الجمهرة لعمر بن شبة ت ٢٦٢هـ يكشف عن انتمائه للأدب الجاهلي، وهو الانتماء الذي يظهر من تصنيف مفهرسي دار الكتب المصرية للنسختين المخطوطتين منه تحت فن الأدب!

وهو مصدر مهم جدًّا لمادة وفيرة من الشعر الجاهلي، يكاد يكون فريدًا في احتفاظه بها، وقد رأينا المحقق الكريم يعتمده في نشر شعر البراق بن روحان، فضلًا عن اعتماد لويس شيخون اليسوعي عليه في بعض ما جمعه في ديوانه الكبير: شعراء النصرانية في الجاهلية.

يقول المحقق (ص ٤١): "تتضح قيمة الكتاب من تلك المادة الشعرية التي حواها في داخله لشعراء عرفوا على الساحة الأدبية".

وتتضح كذلك قيمته من (ص ٢) "تلك المادة الشعرية ... لعدد غير قليل من الشعراء الذين لم يعرفوا".

إن احتفاظ هذا الكتاب بعدد كبير من قصائد الشعراء الجاهليين ومقطعاتهم، يجعل منه مصدرًا أصيلًا لهذا الشعر، لا غنى عنه لدارسيه.

وهو بذلك يسهم في استكمال النقص المحيط بتقاليد هذا الشعر في هذه المرحلة التاريخية المهمة، كما يسهم في استكمال النقص الواقع في كتب طبقات شعراء الجاهلية وتراجمهم، بما ضمه من أسماء شعراء، وشواعر لا توجد لهم تراجم فيما وصل إلينا من كتب الشعراء.

١/ ٣٠٢ فقه اللغة/ اللسانيات التراثية:

إن ما تضمنه هذا المصدر من أشعار جاهلية جديدة، لم ترد في غيره من المصادر، ولعدد من الشعراء المنتمين لعدد من القبائل العربية المتنوعة - يدرجه ضمن المصادر التأسيسية لعدد من الحقول المعرفية في فقه اللغة أو اللسانيات التراثية؛ ذلك أن هذه الأشعار مهمة جدًّا لبعض أبواب هذا الحقل، وهو ما نلمسه في خدمة القضايا اللسانية التالية:

أولًا: قضية الاحتجاج اللغوي:

إن الشعر الجاهلي يعد من أوثق مصادر الاحتجاج اللغوي، ومن أوثق ما اعتمده المفسرون وشراح الحديث النبوي، والفقهاء والأصوليون، كل في مجاله؛ انطلاقًا من إدراك حقيقة نزول الكتاب العزيز بلسان عربي مبين، وهو ما نراه في عدد من القواعد اللغوية الحاكمة في هذه المجالات، من مثل طلب فهم الكتاب العزيز في ضوء دلالات الكلمات التي كان يحصل معانيها العرب؛ لأن الله سبحانه أنزل الكتاب بهذه اللغة.

ومراجعة تاريخ المؤلفات اللغوية المبكرة جدًّا تكشف عن ذلك، وهو ما نراه ونلمسه من تحليل: سؤالات نافع بن الأزرق للصحابي الجليل عبد الله بن عباس، ت ٦٨هـ، التي تأسست على الشاهد الشعري الجاهلي، واتخذت منه عمادًا عند تفسير الكلمات الغريبة التي سأل عنها نافع الصحابي الجليل ابن عباس، مشترطًا عليه عند تفسيرها الاستشهاد على ما يورد من معانيها بالشعر الجاهلي أو القديم.

ثانيًا: قضية اللسانيات التاريخية:

إن ما أورده هذا الكتاب من نصوص شعرية لشعراء يمنيين تعيينًا يسهم في إضاءة بعض المناطق المتعلقة بعربية اليمن، ولا سيما على مستوى المعجم؛ فقد

احتفظت هذه الأشعار بقوائم جيدة من الكلمات العربية اليمنية، وهو ما يعني تعميق العلم بتاريخ هذه العربية الجنوبية، وما بقي منها في العربية الشمالية أو الفصحى.

ثالثًا: قضية التأريخ للملفات المفقودة في تاريخ اللغة العربية في الحقبة الجاهلية:

ذلك أن النصوص أو مصادر الاحتجاج هي المعول عليه في رصد التحولات التي أصابت اللغة في حركتها في الحياة، على مستوى الأصوات، والأبنية والتراكيب، ودلالات الكلمات.

وهو ما يمكن معه استكمال أجزاء من خريطة التحولات اللغوية، وتحقيبها؛ ذلك أن هذا الكتاب مصدر مأمون من جهة بيان الحقبة التاريخية التي يحتفظ بجزء كبير من نصوصها، أوردها في سياق الأحداث التي أنتجتها؛ مما يجعل من تحصيل المعاني والظواهر أمرًا معلوم التاريخ.

رابعًا: قضية المعجم التاريخي:

إن هذه النصوص معلومة التاريخ، تقدم لنا مادة معجمية لا بأس بها، تحيط بعدد طيب من كلمات حقل الحرب والصراعات، وهو ما يجعلنا أمام نصوص مؤرخة، مشفوعة بسياقات معينة على معالجات استخراج المعنى أو الدلالات.

٢/ كتب الجمهرة لابن شبة البصري ٢٦٢هـ: مقالة موجزة في آفاق الاستثمار المعاصر:

بدا من تحليل الانتماءات المعرفية لكتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ) أنه صالح لدعم عدد من الحقول المعرفية المعاصرة، وهي ما نسميها باسم آفاق الاستثمار المعاصرة، ونجملها فيما يلي:

أولًا: مجال استكمال النقص الحاصل في تاريخ الشعر الجاهلي.

ثانيًا: مجال استكمال النقص الحاصل في ترجمة عدد من الشعراء والشواعر في العصر الجاهلي.

ثالثًا: مجال الاستدراك على دواوين بعض شعراء العصر الجاهلي المنشورة وبها نقص أحاط بمادتها.

رابعًا: مجال تطوير بحوث تاريخ الجاهلية في حقوله الفرعية المختلفة.

خامسًا: مجال تطوير بحوث تقاليد الشعر الجاهلي.

سادسًا: مجال تطوير بحوث اللسانيات التراثية أو فقه اللغة والفيولولوجي في الأبواب التالية:

أ. التحولات اللغوية في عدد من المستويات.

ب. مصادر الاحتجاج اللغوي بالشعر.

ج. استكمال النقص الحاصل في التأريخ للغة العربية.

د. خدمة المعجم التاريخي.

هـ. إضافة عدد من الأساليب القديمة العريقة في العربية.

سابعًا: مجال تحقيق النصوص التراثية:

إن هذا النص المبكر يمنحنا مثالًا جيدًا، يمكن استثماره في مجالات كثيرة، تقع في الصميم من حقل تحقيق النصوص التراثية، من مثل:

أ. تعميق بحوث حقل أنساق التأليف عند العرب.

ب. تعميق بحوث دراسة تأثير علم الحديث والرواية في العلوم العربية، ومن بينها علم التاريخ.

ج. إضافة عدد من المصطلحات الرحالة والمهاجرة التي انتقلت من علم الحديث إلى علم التاريخ ورواية الأشعار، يمكن دراستها وفحص التحولات

المفهومية التي لحقت بها في رحلة هذا الانتقال عبر الاختصاصات المعرفية المتصلة والمختلفة معًا.

ثامنًا: خدمة مجال المصطلحات المختصة بأبواب الحضارة المادية المختلفة، فقد تضمن هذا الكتاب عددًا من مصطلحات الأسلحة والملابس الحربية، من مثل:

ص ١٥٢: الجواشن.

ص ١٥٢: الدرق.

ص ١٥٢: الصدور.

ص ١٥٢: النبل.

ص ٢٠٨: البيضة.

ص ٢٠٨: الشَّدَّة الخلوقية.

وتضمن عددًا من أسماء أفرسة العرب التي كانت معينة لعدد من الفرسان في حروبها، من مثل:

ص ٢٨: المشهر، وهو فرس لكليب.

ص ٢٤٣: الداحس، وهو حصان قيس بن زهير.

وهذه القائمة من الاستشهادات مرشحة للزيادة مع الوقت.

٣/ كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ: مقالة في نقد التحقيق:

تاريخ نقد النصوص التراثية المحققة تاريخ عريق جدًّا، عرفه العرب المسلمون، وأنجزوا في مجاله منجزًا ظاهر القيمة بدوافع دينية وعلمية معًا.

وهو الأمر الذي نلمسه في عنوانات عدد من الحقول الفرعية في تراث أهل العلم من العرب المسلمين، من مثل:

أ. الاستدراك، والتكملات، والذيول ... إلخ.

ب. التنبيهات، والتعليقات، وغيرها.

ج. التعقبات، والتصحيحات وغيرها.

د. المحاكمات، والإنصاف وغيرها.

واستمرت تقاليد نقد النصوص التراثية التي يصدرها المحققون محققة مخدومة في العصر الحديث، ومن يتتبع هذه التقاليد يجد منجزًا أسهم فيه نفر من رواد تحقيق النصوص التراثية، من أمثال: عبد السلام هارون، عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ومحمود شاكر، وأحمد شاكر، ومحمود الطناحي، ورمضان عبد التواب، ويحيى المعلمي اليماني، وإبراهيم السامرائي، والسعيد عبادة وغيرهم.

وهذه المقالة من هذا البحث تعنى بنقد عمل المحقق الكريم، الدكتور أحمد عطية، الباحث بمركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، وهو أمر أمارسه خدمة للدين والعلم معًا.

وخطة نقدي لعمل المحقق الكريم، ستتوزع على ما يلي:

١/٣ نقد عمل المحقق في المكملات القبلية.

٢/٣ نقد عمل المحقق في تحقيق النص، الذي هو كتاب: الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ.

٣/٣ نقد عمل المحقق في الفهارس أو (الكشافات).

وإلى القارئ الكريم بيان ذلك:

١/٣ نقد عمل المحقق في المكملات القبلية:

منذ استقرت تقاليد تحقيق النصوص التراثية في العصر الحديث في نسختيها الاستشراقية والعربية، والأمر معقود على إدراج المكملات القبلية في تصور هذا

العلم، وحدوده المعرفية؛ بما هي من لوازم خدمة النص، وإضاءته، وتيسير الطرق إلى تحصيل فوائده، واستثماره.

وقد منح هذا الاستقرار هذا الجزء من تصور تحقيق النصوص التراثية استقرارًا آخر على مستوى تصميم مباحثه، وانتظام قواعدها.

جاء القسم الأول من عمل المحقق تحت عنوان: الدراسة، وتضمن ما يلي:

١. عمر بن شبة: حياته وترجمته.

وتضمن ما يلي: (مولده/ والاختلاف في اسمه وكنيته/ ولقبه/ ووفاته/ وصلاته برجال عصره/ وتصانيفه/ ومصادر ترجمته).

وهذا الفصل ناقص ومضطرب من جهات، هي:

أولًا: الاختلال في ترتيب مباحثه؛ فالمستقر البدء باسمه ولقبه وكنيته، ثم الانتقال إلى ذكر الأقوال في مولده ووفاته، ثم في شيوخه (من روى عنهم)، وتلاميذه (من رووا عنه)، ثم مصنفاته، والرأي العلمي فيه وفي منزلته، ومذهبه.

ثانيًا: النقص الحاصل من جهة عدم بيان: أسفاره، وأشعاره، وبيانات من مصنفات ما طبع له.

ثالثًا: جاء مبحث: مصادر ترجمته في هذا الفصل مجرد رصد لعنوانات الكتب التي ترجمت له؛ من غير فحص أو دراسة تكشف عن علاقاتها ببعض، ومستوى موثوقيتها، والملاحظات التي تبدت عند تحليل ترجمتها لابن شبة.

ومما أخل به هذا المبحث من مصادر ترجمته: تاريخ الطبري والسيوطي في: شرح شواهد المغني، والمزهر، كما قرر بروكلمان في ترجمته له ٢٥/٣ فقرة ٢ (طبعة دار المعارف، ١٩٩١م).

رابعًا: وقوع بعض ما يحتاج إلى مراجعة وتصحيح، من مثل:

- ص ١٥/٧: يقول: "واختلفت ترجمته بين العديد من كتب التراجم، فمنها ما لقبه (بأبي زيد)"!

"وأبو زيد" ليس لقبًا؛ بل هو كنية!

- ص ١٨/ ٢١ يقول: "وله من الكتب ... كتاب أشعار الشراة".

وهو ما كان يحتاج إلى تعليق يقول فيه: لعله يقصد أشعار الخوارج!

- ص ١٩/٤ ذكر له كتاب طبقات الشعراءمن طريق معجم المؤلفين، وقد سبق ذكره في زهر الآداب.

خامسًا: عدم ترتيب معلومات كثير من مباحث هذا الفصل وفق طريقة في الترتيب؛ فقد أورد أسماء من روى عنهم، ومن رووا عنه بغير ترتيبهم، لا وفق الترتيب الهجائي، ولا على الوفيات، ولا على الطبقات! وكذلك أوردهم من دون أي معلومات عنهم.

سادسًا: إيراد كثير من النقول والأقوال في منزلته العلمية، وتوثيق أهل العلم بالجرح والتعديل له، من دون توثيق ولا عزو إلى مصادر هذه النقول. (انظر: ص ١٨/٥-٨)!

٢. وصف المخطوط، وبيان قيمته، ومنهج التحقيق.

٣. تضمن هذا الفصل معالجة ما يلي: بيان النسخ ووصفها / وتحقيق نسبة المخطوط لعمر بن شبة / ضبط العنوان وترجيح القول فيه / بيان قيمة المخطوط / منهج التحقيق).

والملحظ الأساسي في هذا الفصل كله أنه يستعمل مصطلح المخطوط بعد المبحث الأول، والكلام عن النص، وليس عن النسخ الخطية!

وثمة ملاحظ على معالجة مباحث هذا الفصل، هي كما يلي:

أولًا: نقص في معلومات الوصف المادي / الكوديكولوجي للنسختين المعتمدتين، وهو النقص الذي أحاط بما يلي: (الملاحظات على المبحث "أولًا"):

أ. عدم بيان نوع الخط، وخطهما حديث يختلط فيه النسخ والرقعة.

ب. عدم بيان ما تتمتع به النسختان من تقسيم، وتنسيق ميز الأشعار وكشف عنها بخطوط رأسية مبينة عنها.

ج. عدم إيراد خواتيم النسختين، (حرد كل نسخة).

ثانيًا: ملاحظات على المبحث (ثانيًا)، مما يتعلق بتحقيق نسبة النص إلى عمر بن شبة: جاءت كل أدلة توثيق نسبة الكتاب إلى مصنفه عمر بن شبة من نوع الأدلة الخارجية، أو ما ورد عن الكتاب في الكتب التي ترجمت للمصنف.

والحق أن النقل عن هذا الكتاب في الكتب الأخرى المشتبكة مع فنه ومجاله المعرفي تقدم أدلة أعلى في وزنها النسبي في بيان النسبة وتحقيقها، وهي مما وقع للمحقق الكريم، فقد ذكر بروكلمان (٣/ ٢٥) أن ثمة نقولًا من هذا الكتاب في:

- زهر الآداب للحصري.
- وشرح شواهد المغني، للسيوطي.
- والمزهر في علوم اللغة، للسيوطي كذلك.

ومن أحسن ما اعتمد عليه المحقق في إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه ركونه إلى الأدلة الداخلية.

وفحص بعض كتب ابن شبة فحصًا فيلولوجيًّا، قاده إلى أن يقرر أن فحص كتاب تاريخ المدينة ثابت النسبة لابن شبة، يقود إلى توثيق نسبة كتاب الجمهرة له.

ثالثًا: ملاحظات على ضبط العنوان وتوثيقه وترجيح القول في ذلك:

نشر المحقق عمله بعنوان: كتاب الجمهرة في أيام العرب؛ اعتمادًا على مصادر داخلية نتجت من فحص المخطوطتين، وأخرى خارجية تتمثل في كتب التراجم وفهارس المخطوطات.

وقد ورد عنوان الكتاب: (كتاب الجمهرة) في المظان التالية:

- صفحة الغلاف / العنوان (من أ).
- حرد المخطوطة (أ).
- بعض زيادات على النسخة (أ).
- فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية (بطاقة الفهرسة).

وجاء لمرة واحدة في آخره النسخة (ب) بعنوان: جمهرة العرب وأيامها، وهو ما حمل المحقق على أن يقرر بوضوح تام (ص ١١/٣٩): "وبناء عليه، فإن الغالب على هذه المواطن (هو استعمال عنوان): كتاب الجمهرة".

ومع ذلك نشر نشرته النقدية هذه بعنوان: كتاب الجمهرة في أيام العرب، ولم يضع الزيادة التوضيحية أو الكاشفة (في أيام العرب)، بما يعلن عن زيادتها التوضيحية والتسويقية!

رابعًا: ملاحظات على مبحثه: منهج التحقيق:

ما ذكره المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية في هذا المبحث هو بيان للخطوات الإجرائية التي اتبعها في إخراج نشرته.

وعلى الرغم من أنه قرر اعتماد النسخة المخطوطة (أ) -وهي النسخة رقم ١١٩٤/ أدب، المحفوظة بدار الكتب المصرية- أمًّا، "أو بمثابة النسخة الأم"، فإن تحليل عمله في النص كما تكشف عنه إجراءات المقابلة والمعارضة، ومنهجية إثبات الفروق في الهوامش، يقود إلى الإعلان عن أن المحقق أقرب إلى تطبيقات منهج

"النص المختار"، الذي يستند إلى محاولة إصدار نص من مجموع النسختين المخطوطتين.

وهو الأمر الذي لم ينبه عليه المحقق الفاضل.

من جانب آخر، سيظهر أن المحقق لم يلتزم بما أعلن عنه من إجراءات تحقيق هذا النص مما أورده في حديثه عن منهج التحقيق، كما سيظهر في نقد عمله في معالجة النص، وتخريج مادة معلوماته!

٣. ملاحظات عامة على الدراسة:

إن تحليل عمل المحقق في الدراسة أو المكملات القبلية التي تقدمت بين يدي النص، تكشف عما يلي:

أولًا: نقص في مادة الدراسة، وهو النقص الذي أحاط بما يلي:

أ. غياب مبحث خاص عن منهج كتابة الكتاب أو منهج تأليفه، وهو مبحث منبثق من باب أنساق التأليف، وهو أمر مهم جدًّا.

ب. غياب بيان الانتماء المعرفي للكتاب، وإقامة الدليل على ذلك، وهو ما أظهر نوع اعتراض على فهرسته ضمن الأدب في فهرسة دار الكتب المصرية.

صحيح أن كتاب الجمهرة لعمر بن شبة كتاب مهم من مصادر الشعر الجاهلي؛ لكنه في الحقيقة ألصق من الناحية التصنيفية العلمية بعلم التاريخ وأيام العرب في جاهليتها.

ج. غياب مبحث عن تراث التصنيف في باب الكتاب العلمي. وقد أورد أصحاب الببليوجرافيات التراثية العربية قوائم بما صنفه العلماء والأخباريون في هذا الحقل العلمي.

وهو ما تجد له مثالًا في الفهرست للنديم (١/ ٨١٥٢ وما بعدها، طبعة مؤسسة الفرقان، بتحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد).

والعناية بتراث المؤلفات في فن النص مشغلة التحقيق صار جزءًا أصيلًا من عمل المحقق في دراسة النص، والاستعداد لإصداره في نشرة نقدية محققة موثقة، وخطر غيابها ماثل في إمكان الظن بعدم جمع مصادر مادة النص.

د. غياب مبحث خاص عن أثر النص في النصوص التي جاءت بعده، وتأثرت به، واعتمدت عليه، مما يمكن أن يكون مقدمة أصيلة لتوثيق نسبته، وتحقيق هذه النصوص التي نقلها من جاءوا بعده منه.

د. غياب مبحث خاص عن وظائف النص ومقاصده التي يمكن أن يحققها في الواقع العلمي في حقل اختصاصه المعرفي.

وفحص هذه الملاحظ التي علقتها على عمل المحقق الكريم من شأن استدراكها أن تنهض بهذه الدراسة، وتعظم من الإفادة منها.

٢/٣ نقد عمل المحقق في تحقيق كتاب الجمهرة، لعمر بن شبة البصري ت ٢٦٢هـ:

إن تحليل مادة مقدمة التحقيق، يكشف عن وعي ظاهر لدى المحقق بطبيعة التحقيق العلمي للنصوص التراثية، التي يتمثلها في ضرورة العناية بخدمة النص التراثي؛ ليخرج على الصورة التي أرادها مصنفه، مع اعتماد الأدلة التوثيقية التي تبرهن على هذه الصورة المرادة.

وقد وقع تحقيق نص كتاب الجمهرة لعمر بن شبة في عدد من الأمور، التي نرى أن تصحيحها من شأنه أن يرقى برتبة هذا العمل، ويخلصه من كثير مما وقع فيه.

١.٢/٣ ملاحظات على قراءة النص:

يعد التحقيق في صلب النظر إليه هو القراءة الصحيحة لنص ما؛ بغية تحقيقه، ونشره نشرة نقدية موثقة.

وقد فرط من المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية كثير من المواضع، جاءت قراءته لها على غير ما نرى، مما لا نوافقه عليها، وفيما يلي بيان نماذج على ما نقرر (الرقم الأول للصفحة والأخير للسطر):

١. ص ١٣/٧٥ يقول: "***ووعده*** بتسليمه إليه"، والصواب: "***ووعدوه***"؛ ذلك أن الكلام كله بالجمع قبل ذلك: "يعتذرون منه ... ويقولون ... ويسألونه..."!

٢. ٣/٧٨ يقول: "ولن ابتدي قتل الفضيل ***ابتدة***"، والصواب:
"ولن أبتدي قتل الفضيل ***ابتداءة***"!

٣. ١٢/٧٨ يقول: "والتقوا ***بمتون***. وهو واد كثير المياه". ولعله: ***بمثدة***!

٤. ص ١/٨٠ يقول: "سائل ضبيعة عنا يوم (***مثورها***)". ووفقًا لقراءته لما جاء في التعليقة السابقة مباشرة يجب أن يقرأها: "يوم ***متونها***"! أو يوم مثوتها! وهو ما أميل إليه.

٥. ص ١٢/٨٢ يقول: "عن جعفر بن منصور ***الطاي***"، والصواب: ***الطائي***!

٦. ص ٤/٨٤ يقول: "إلى أن لحقنا في ***أريطة*** جمعهم"، ولعل الصواب: ***أريكة***! وهو جبل لبني كلاب، وبه آبار لهم، كما في (معجم البلدان، (***أريكة***) ١/١٦٦).

٧. ص ١١/٨٦ يقول: "قبائل ***طي***" والصواب: "***طيِّئ***"!

٨. ص ١٠/٨٩ يقول: "لا تحملن ***لواها*** بعدها أبدا"، والصواب: "***لواءَ***"!

٩. ص ١٥/١١١ يقول: "وشدت بيوت ربيعة ***وغارت***"، والصواب: "***وأغارت***"!

١٠. ٢/١١٣ يقول: "واستنزلني من جملي فافترضني"، والصواب: "فافتضني"، وهي تقصد: افتضني، أي ذهب بعذرتها فلم تعد عذراء، وهو المعروف اليوم باغتصبني!

وفي لسان العرب (ق.ض.ض): اقتضني؛ أي: افتضني (٧/ ٢٢٠).

ومن العجيب أن المحقق الكريم أهمل رسمًا كان يمكن أن يهديه إلى القراءة الصحيحة، جاء من النسخة (ب)، ووضعه في الهامش (٣)، فقال: "في (ب): واقتضى"!، وصوابها: "***واقتضني***"!

١١. ص ١٢/١١٧ يقول: "غداه ***القتنيا*** بالرماح الشواجر"، والصواب: "غداة **التقينا**"!

١٢. ص ١١/١١٨ يقول: "***بنوا*** أختنا"، والصواب: "***بني*** أختنا".

١٣. ص ١٥/١٢٣ يقول: "إن ***قبلتهم*** رأيي فلا تفتنوا بيوت ربيعة"، والصواب: "إن ***قبلتم***"!

١٤. ص ٨/١٢٥ يقول: "قال: تشتهي نظر ***الحسنا***، وأما هي فلا توسع لنا في نفسها بريبة، ولا ترضى بذلك، وإذا لم ***ترضى*** بذلك فكرهته، فلا ***تكرهها أبدا***"، والصواب: "نظر الحسناء ... وإذا لم ترضَ ... فلا ***نكرهها***..."!

١٥. ص ١١/١٢٥ يقول: "فقال: ***أوفقك*** على رأيك هذا"، والصواب: "***أوافقك***"!

١٦. ص ٣/١٢٨ يقول: "***صنيع*** الإيادي شر"، والصواب: "***صُنْع***"!، وهو ما يفرضه ميزان الشعر!

١٧. ص ٩/١٣١ يقول: "وقال ما رضي لها بالغربة و***الأبحاش***"، والصواب: "***والإيحاش***"! من وحشة الأهل والبعد عنهم.

١٨. ص ١٣٣/٥ يقول: "فسيروا لليلى ***لا ستببتم***"، والصواب: "***لا استببتم***"! أي يحرضهم على السير لافتكاك ليلى وإنقاذها من الأسر، فذلك سبيل إلى نفي المعرة، فتكون: لا نافية! و"استببتم" افتعلتم، من "سب"؛ للدلالة على البناء للمجهول! فيكون المعنى: سيروا لليلى نفيًا لسبكم!

١٩. ص ١٣٦/١ يقول: "أما ***إيادي***"، والصواب: "أما ***إياد***"!

٢٠. ص ١٣٨/٦ يقول: "اجعلوا هذا الخيل ***قفالكم***". والصواب: "اجعلوا هذا السيل ***قفا لكم***"؛ أي: اجعلوه خلف ظهوركم!

٢١. ص ١٤٢/٥ يقول: "فكم ***يرو*** غير زي العجم وأقالهم"، والصواب: "فلم ***يروا***..."!

٢٢. ص ١٤٣/٦ يقول: "***فأتب*** إلى ما ***يستشير*** بنوأبي"، والصواب: "**فأثب** إلى ما **يستشير**..."!

٢٣. ص ١٤٣/١٠ يقول: "وراح ***بن معه***"، والصواب: "وراح ***بمن معه***"!

٢٤. ص ١٤٩/٢ يقول: "فصادفوا فيها عسكرًا عظيما، ***فلقتهم*** كل قبيلة لقبيلة، ***فتكتبت***"! والصواب: "***فلقيتهم***".

وربما صحت قراءة الجملة على ما أوردها، بشرط التعليق عليها، بما يفيد أنها جاءت وفاقًا للغة طيِّئ!

وكان يلزمه ضبط: "فتكتبت" بتشديد التاء المثناة الواقعة بعد الكاف، أي نظمت كل قبيلة نفسها في صورة كتائب!

٢٥. ص ١٥٠/٥ يقول: "دخلوا ... في عساكر عظيمة ***وذي*** حسن"، والصواب: "***وزيٍّ***"!

٢٦. ص ٦/١٥٢ يقول: فقدموا رجالا في ***الصدود*** والجواشن والدرق"، والصواب: "في ***الصدور***"، يقصد: الدروع، بدلالة ما بعدها!

٢٧. ص ١٥/١٦٢ يقول: "وإذا هم قد ***جاؤه***"، والصواب: "قد ***جاءوه***"!

٢٨. ص ١٦/١٦٤: "ما ***ذرته*** الأبكار والأظلاما"، والصواب: ما ***زرته***"!

٢٩. ص ١٤/١٦٩: "قال لها: تمضين إلى المدينة، ***وتحتالي*** في الدخول على ليلى، ***وتخبريها***"، والصواب: "***وتحتالين*** ...، ***وتخبرينها***"!

ومن العجيب أنه يثبت في (هـ ٤) القراءة الصحيحة للفعل الأول، فيقول: "في (ب): تحتالين"!

٣٠. ص ٧/١٧٠ يقول: "وحرصت في التقدم إليها ***لا نظر***"، والصواب: "***لأنظر***"!

٣١. ص ١١/١٧٣ يقول: "قال صريم لابن الملك: تنزل هنا حتى تستريح أياما ونعطف عليهم، وتخرجهم من مدينتنا كما أخرجون، ونرجع إلى عادتنا". والصواب: "***ننزل***... ونعطف، ***ونخرجهم*** ...***أخرجونا***"!

٣٢. ص ٩/١٧٩ يقول: وقحم جواده، فوافق ليلى على ***نحيب*** معها ثلاث قينات على البغال. فقال لها: حثي ***نحيبك*** يا ابنة العم"، والصواب: "***نجيب*** ... ***ونجيبك***" بجيم، وليس بحاء مهملة، بدليل البغال، والنجيب: الجمل الفتي القوي الشديد!

٣٣. ص ٧/١٨٨ يقول: "وإن كليبا زاد في شعر ***حت*** هجا التبع"، والصواب: "***حتى***"!

٣٤. ص ١٣/١٨٩: "وكان الحلف بين ربيعة واليمن، ***فعلمن*** مضر وإياد بإقبال اليمن"، والصواب: "***فعلمت***"! بتاء مثناة فوقية للتأنيث. وتصح قراءة "تعلمن" بنون النسوة على لغة أكلوني البراغيث، شريطة أمرين:

أولهما: تعليق السيد المحقق.

آخرهما: أن تكون سمة أسلوبية للنص، وليست كذلك!

٣٥. ص ٧/١٩١ يقول: "وإنما ***سمى*** كليبًا؛ لأنه مهيبًا منيعًا"، والصواب: "وإنما ***سمي*** كليبًا، لأنه [***كان***] ***مهيبا*** منيعا"!

٣٦. ص ١٤/١٩٢ يقول: "قد أتتكم بدواهيها، حاضرها وباديها ***بجيش متكاتف***، وظلام مترادف"، والصواب: "حاضرها وباديها، ***بجيش متكاسف***"، بسين مهملة بعد الكاف، من الكسف الذي هو القطع من كل شيء، وهي قراءة تناسب الظلام المترادف، فإنما شبه الجيش بكسف السحاب، أي قطعه! (انظر اللسان (ك.س.ف) ٢٩٩/٩)، ومن العجيب أن المحقق الكريم أثبت في الهامش (٧) القراءة الأولى، فقال: "في(أ): متكاسف"!

٣٧. ص ٦/١٩٣ يقول: "ولا تكن عنهم غافلًا، ولا إلى ودهم مائلًا، و***(ابداى*** القطيعة لهم أبدا". والصواب: "وابدأنّ"، أو "وأبديَنّ"، أو "أَبْدِ"، وأرجح: "وأبدين" من الإظهار مؤكدًا بالنون!، ثم "وابدأن" أمر من "بدأ"، وهو ما يحتمله رسم الخط!

٣٨. ص ١٢/١٩٥ يقول: "قد جاملناك، و***خالفناك***" بخاء معجمة، والصواب: "***وحالفناك***" بحاء مهملة، والنص عن أدب الحرب، والهدنة!

٣٩. ص ٢/٢٠٦ يقول مفتتحا التعليق بعد الفراغ من قطعة شعرية: "***مثل*** ثم عقد راية أخرى"، والصواب: "***قبل*** ثم عقد راية أخرى"، وهي من اللوزام

التأليفية في الكتاب، فالفقرة التي في الصفحة التي تسبقها (ص ٢٠٥/٧ بعد الفراغ من إيراد قطعة شعرية، يقول "وقيل: وأقبل"!

٤٠. ص ٢٠٦/٨ يقول: "*سادت* كلاب براية منصورة"، والصواب: "*سارت*"!

٤١. ص ٢٠٦/١٠ يقول: "ودروعهم *مسرورة*"! والصواب: "*مسرودة*" من السرد، أي محكمة الصنعة!

٤٢. ص ٢٠٦/١٣يقول: "ودفعها إلى مسعود بن عبد *القيسن*"، والصواب: "عبد *القيس*".

٤٣. ص ٢٠٨/١٣ يقول: "فإذا تداعت كل قبيلة بأسمائها *وارِيني* قد كررت، وحملت"، والصواب: "*ورأيتني*"!

٤٤. ص ٢٠٩/١ يقول: "أن ينزلوا *موضع*"، والصواب: "*موضعا*"

٤٥. ص ٢٠٩/١١ يقول: "*حُثُّوا* المسير"، والصواب: "*حُثُّوا* المسير".

٤٦. ص ٢١٤/٤ يقول: "عقد لهم التبع *الريات*"، والصواب: "*الرايات*"!

٤٧. ص ٢١٨/٥ يقول: "وعاد الحارث إلى تحت *راتيه*"، والصواب: "*رايته*"

٤٨. ص ٢١٨/١٣ يقول: "والحرب ترمي *كشرا و النار*"، والصواب: "والحرب ترمي *بشرار النار*".

٤٩. ص ٢١٩/٦ يقول: "من فارس مدفع *مانع*"، *والصواب:* "من فارس مدافع *ممانع*".

٥٠. ص ٢٢١/١٢ يقول: "*سيلق* ضربًا"، والصواب: "*سيلقى*".

٥١. ص ٢٢٦/٦ يقول: "وكان إذا *غصب* لا يطيق أحد رده"، والصواب: "وكان إذا *غضب*"!

٥٢. ص ٢٢٦/١٢ يقول: "حمل على *الشم* حملة ماجدة". والصواب: "*الشمر*"!

٥٣. ص ٥/٢٤٤ يقول: "ولا وضعت إبلي ***روسها***"، والصواب: "***روثها***"! وهو رجيع كل حافر، كما في اللسان (روث) ٢/٦٥.

٥٤. ص ١/٢٤٧ يقول: "عمك وابن ***عملك***"، والصواب: "وابن ***عمك***".

٥٥. ص ٧/٢٥٢ يقول: "***والتفت***"، والصواب: "***والتفتت***"، وبعدها "وأنشأت".

٥٦. ص ٨/٢٥٣ يقول: "***فسكتها*** وقال اسكتي"، والصواب: "***فسكنها***"!

٥٧. ص ٢/٢٦٢ يقول: "أما ***والله***"! والصواب "أما *والله*".

٥٨. ص ١٤/٢٧٧ يقول: "أنت زير نساء؛ أي: ***جليسهم***"، والصواب: "***وجليسهن***".

٥٩. ص ٢/٢٨٠ يقول: "***فحيئذ*** خرجت"، والصواب: "***فحينئذ***".

٦٠. ص ٢/٢٨٨ يقول: "أتطمع أن تهب لك تغلب ربها بالصفح، ***وتمنعك*** صفوها"، والصواب: "***تمنحك***".

٦١. ص ٢/٣١١ يقول: "ثم دعا بالثلاثة ***نفر***"! والصواب: "بالثلاثة ***النفر***"، وهو المثبت في الهامش (٣) من (أ)!

٦٢. ص ١/٣١٢ يقول: "تعطوني ***عهد***"، ***والصواب:*** "تعطوني ***عهدًا***"

٦٣. ص ١/٣١٧ يقول: "وعشر ***روس***"، والصواب: "***رءوس***".

٦٤. ص ٦/٣١٧ يقول: "ذبح ***الجذور***"، والصواب: "***الجزور***" بالزاء المعجمة، وقد تكررت (انظر: ص ٢/٣١٨).

٦٥. ص ٩/٣١٧ يقول: "ويسلم لك ***ولديك***"، والصواب: "وَيَسْلَم لك ***والداك***".

٦٦. ص ٣/٣٢٥ يقول: "قد كان أكمل من ***تروس***"، والصواب: "***ترأس***". ورسم ما وضع في الهامش (٢) من (ب) يوحي بصحة القراءة التي اقترحتها.

٦٧. ص ٥/٣٢٧ يقول: "وسار مهلهل يقتل فرسانها، ***ويروي*** شجعانها"، والصواب: "***ويردي***"!

٦٨. ص ٣٢٩/٣،٤ يقول: "وكان بعد هذه الوقعة وقعات ***ومغازي*** ... واشتد الهزيمة و***الخزلان***"، والصواب: "***ومغازٍ... والخذلان***".

٦٩. ص ٨/٣٣٤ يقول: "وصكت وجهها، ***شقت*** جيبها"، والصواب: "***وشقت***".

٧٠. ص ٤/٣٤٠ يقول: "***واردفها*** الثريا"، والصواب: "***وأردفها*** الثريا".

٧١. ص ٩/٣٤٣ يقول: "***أحديها*** عجوز"، والصواب: "***إحداهما***"، وهو ما أثبته في (هـ ٩ من (ب)).

٧٢. ص ١١/٣٦٤ يقول: "***فعندلك*** انهزمت"، والصواب: "***فعند ذلك***".

٧٣. ص١١/٣٦٥ يقول: "ما لهم عنده نصرة ولا ***فرج***"، والصواب: "ولا ***فرجا***"

٧٤. ص ١١/٣٦٧ يقول: "***ويناشك*** الله والرحم"، والصواب: "***ويناشدك***".

٧٥. ٣/٣٧٣ يقول: "قربت إليه ***حجرته***"، والصواب: "***حجره***"، والحجر؛ بكسر الحاء المهملة: الفرس الأنثى، كما في اللسان (ح ج ر) ٤/ ١٥٠.

٧٦. ص ٢/٣٨٤ يقول: "وإنما سمي ***جحدر*** لقصره"، والصواب: "***جحدرًا***".

٧٧. ص ٦/٤٢٥ يقول: "***مستبحين***"، والصواب: "***مستبيحين***".

٧٨. ص ٨/٤٧٥ يقول: "زايد ***الشيكري***"، والصواب: "***اليشكري***".

٧٩. ص ٩/٤٧٠ يقول: "فساروا تحت ليلهم ***يتحسون***"، والصواب: "***يتحسسون***".

فهذه مجموعة من نحو ثمانين تعليقة على محور قراءة النص، جردتها من عمل المحقق؛ لكي يستقيم له نصه المهم.

٢,٢/٣. الملاحظات على ضبط النص:

ضبط النص فرع من قراءته، ويزداد الضبط قيمة عند ارتباطه بالنصوص النوعية كالأشعار، فهو على جلاله، وتأثيره في إنتاج المعاني والدلالات، حاكم على ميزان الأشعار، والإخلال به سقوط بميزان الشعر وماهيته.

وقد فرط من المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية كثير من المواضع في هذا المستوى، يمكن إجمال الملاحظ عليها فيما يلي:

أولًا: أخطاء في الضبط، وفي الشعر خاصة.

ثانيًا: إهمال في ضبط كثير من الكلمات، ولا سيما في الشعر؛ مما يفوت على مستعمل نصه كثيرًا من الفوائد.

وهاتان الملاحظتان المجملتان من الممكن التعبير عنهما بقولنا إن الضبط في هذا النص شهد حضورًا خاطئًا، وعانى من غياب ضار.

وسوف أركز ملاحظي على ما يدلل على هذين الملحظين في الأشعار بوجه خاص.

١. ٣/٧٠ يقول: "بأني قد قتلت ***فضيلا*** بن عمران"، والصواب: "فضيل" بفتح اللام بغير تنوين!

٢. تصحح كل "سدّوس" مشددة الدال في كل مرة جاءت فيها، لتكون بفتح الدال المهملة من غير تشديد (انظر: ص ٥/٧٠).

٣. ص٨/٧١: "أعني الفتى السيد"، بضم الدال المهملة، والصواب: "فتحها"!

٤. ٤/٧٢ يقول: "أساد" بهمزة، والصواب: "بمد"، لوزن البيت.

٥. ٦/٧٥ يقول: "ولتلفين" بكسر اللام، والصواب: "فتحها".

٦. ١١/٧٥ يقول: "فلينسين"، ضبطها بكسر السين وتشديد الياء المثناة التحتية، والصواب: بفتح السين المهملة، وتشديد النون.

٧. ٨/٧٨ يقول: "وحصل لنا" بثلاث فتحات متوالية، والصواب: بتشديد الصاد المهملة المفتوحة؛ ليستقيم الوزن على الطويل!

٨. ص١/٨٠: "سائل ضبيعة" ضبط اللام بالضم، والصواب: بالسكون ليستقيم البيت على وزن البسيط.

٩. ص٦/٨٠: "لا تحسبوا قتل عمران" بفتح النون، والصواب: بالتنوين بالنصب لإقامة الوزن.

١٠. ص١٠/٨٠: "لنا أكلها" بضم الكاف، والصواب: بسكون الكاف!

١١. ص ١٢/٨١: "وتسلم" بفتح الواو والتاء المثناة الفوقية والسين المهملة وتشديد اللام، والصواب: بفتح الواو والتاء وسكون السين وفتح اللام من غير تشديد لوزن الطويل.

١٢. ص ٦/٨٤ يقول: "وأرديت جبارًا" بفتح الباء الموحدة، والصواب: بفتحها وتشديدها للوزن.

١٣. ص٧/٨٤: "ما خلوه" بفتح اللام، والصواب: بفتح وتشديد.

١٤. ص١٢/٨٤: "والأكف تقطع" بفتح الطاء المهملة، والصواب: بفتحها وتشديدها.

١٥. ص٨٦/ البيت رقم ٤: "أقيم معاهم" يلزم ضم الميم الأخيرة من معاهم إشباعًا للوزن.

١٦. ٦/٨٦: "أأترك معشري" بفتح الياء المثناة التحتية، والصواب: سكونها.

١٧. ص ٧/٨٩: "فذي قبائل طي مع قضاعتها" أهمل ضبط العين المهملة من "مع"، والصواب: تسكينها!

١٨. ص ١١/٩١: "أذنت" بهمزة وكسر الذال المعجمة، والصواب: بمد وفتح الذال.

١٩. ص ٢/١٠٤: "الأريحي" يلزم تشديد الياء المثناة التحتية الأخيرة.

٢٠. ص ١٣/١٠٤ "صدقتهم" يلزم إشباع ضم الميم من الكلمة.

٢١. ص ١٢/١١٤: "يرفض" ضم الضاد المعجمة، والصواب: ضمها مع التشديد.

٢٢. ص ٩/١١٥: "المنظم" شدد النون، والصواب: تشديد الظاء المعجمة.

٢٣. ص ١٣/١١٧: ضبط المحقق: "تولوا" بتشديد الواو الأولى وضمها، والصواب: فتح الواو، وتشديد اللام وفتحها، ولم يضبط: "يقسمن"، والأولى ضبطها بضم الياء المثناة التحتية وفتح القاف، وفتح السين المهملة مع تشديها.

٢٤. ص١١٨/١: "قولوا" بضم الواو المشددة، والصواب: بفتحها، وفتح اللام المشددة.

٢٥. ٦/١١٨: "استحر" بفتح الحاء المهملة المشددة، والصواب: بفتح الحاء المهملة والمخففة بفتح الراء المهملة المشددة.

٢٦. ص ٦/١٢١؛٧؛٨: ضبط "أصبحت" بفتح التاء الضمير، والصواب: ضمها؛ وضبط (هم/ غم) بالضم والتنوين، والصواب: بالتشديد والتنوين بالضم،

وضبط "أوسد" بضم الهمزة، وفتح الدال المهملة والصواب: بضم الهمزة، وفتح الواو، وتشديد السين المهملة المفتوحة.

٢٧. ص ١٢١/١٦: ضبط "ذام" بالجرد والتنوين، والصواب: أن الميم مشددة مجرورة منونة.

٢٨. ص ١٢٦/١١: ضبط "القطيعة" بكسر الطاء المهملة المشددة، والصواب: كسرها مع التخفيف!

٢٩. ١٢٨/٢؛٤؛٥؛٦: ضبط "شطبة" بكسر الباء الموحدة، والصواب: بالفتح؛ وضبط "للشَّوس" بفتح الشين المعجمة المشددة، والصواب: بضمها مع التشديد؛ وضبط "يومضين" بتشديد النون المفتوحة، وهو ما يعني أن الضاد المعجمة مفتوحة، وإن لم يضع الفتحة، والصواب: بسكون الضاد المعجمة، وفتح النون المخففة.

٣٠. ص ١٣٢/٢: ضبط "تجبرا" بضم الراء المهملة !، والصواب: ضم الباء الموحدة المشددة!

٣١. ص ١٣٣/٤: ضبط "خزياه" بكسر الخاء المعجمة، ويلزم معها كسر الزاي المعجمة وفتح الياء المثناة التحتية مع التشديد؛ للوزن.

٣٢. ص١٣٣/ ١٥: ضبط "بد" بضم الدال والتنوين، والصواب: بضم وتنوين وتشديد، ويلزم قبلها ضم الكاف والميم في: منكم؛ للوزن.

٣٣. ص ١٤٤/ ١: ضبط "يخفى" بفتح الفاء، بدليل الألف الصغيرة على الألف المقصورة، والصواب: ضم الياء المثناة التحتية وكسر الفاء، وياء مثناة تحتية في آخره.

٣٤. ص ٩/١٤٤: ضبط: "المقدمون" بتشديد الدال المهملة، والصواب: ضم الميم وسكون القاف وكسر الدال المخففة المهملة للوزن، ثم يلزم ضم الميم من "هم" بعدها؛ للوزن كذلك.

٣٥. ص ٣/١٤٥: ضبط "الجاني" بفتح الجيم المشددة، والصواب: فتحها مع التخفيف.

٣٦. ص /١١: ضبط "لي" بفتح الياء المثناة التحتية وتشديدها، والصواب: الفتح مع التخفيف.

٣٧.ص ٦/١٤٧ ضبط: "اليوم" بضم الميم، والصواب: فتحها.

٣٨. ص ١١/١٤٩ ضبط: "مضرا" بتنوين ونصب، والصواب: بضم الراء المهملة من غير تنوين، والجملة: "وأماتت ربيعة ومضر"! بضم التاء والراء من: ربيعة ومضر!

٣٩. ص ٣/١٥٤: ضبط: "مضارب" بضم وتنوين على الباء الموحدة، والصواب: بضمها من غير تنوين.

٤٠. ص ٢/١٥٦: ضبط " نادوا" بضم الدال المهملة، والصواب: بفتحها.

٤١. ص ٦/١٥٦: ضبط "مضمرة" بتشديد الضاد المعجمة المفتوحة، والصواب: فتحها مع التخفيف، وتشديد الميم المفتوحة.

٤٢. ص ٦/١٥٧ ضبط: "جدلت" بفتح الدال المهملة، والصواب: فتحها مع التشديد.

٤٣. ص ١٤/١٥٧: ضبط "الدور" بفتح الدال المهملة المشددة، والصواب: بضمها مع التشديد؛ جمعًا للدار، بدليل: "صاحب هذه الدور والحوائط"!

٤٤. ص ١٥٨/٤: ضبط "وقحم" بفتح القاف، وإهمال الحاء المهملة، والأولى فتحها مع التشديد! وضبط "بكريا" بتشديد الراء المهملة، والصواب: كسرها مع التخفيف، وتشديد الياء المثناة التحتية المفتوحة مع التنوين.

٤٥. ص ١٥٨/٥: ضبط "السيف" بفتح السين المهملة، والصواب: الفتح مع التشديد.

٤٦. ١٥٨/٨: ضبط "براق" بفتح الراء، والصواب: فتحها مع التشديد.

٤٧. ١٥٨/١٣: ضبط "الذواريا" بتشديد الواو، والصواب: فتحها مع التخفيف.

٤٨. ص ١٥٩/١: ضبط: "قطع" بضم القاف، والصواب: فتح القاف والطاء المهملة والعين المهملة، على البناء للمعلوم؛ لوجود الفاعل وهو: لكيز!

٤٩. ص ١٥٩/٢: "أروي" يلزم ضبطها بضم الهمزة، وفتح الراء المهملة المخففة، وتشديد الواو مع كسرها؛ للوزن.

٥٠. ١٥٩/١١: ضبط: (الأبي/ الكمي/ الذي) بتشديد الباء الموحدة المضمومة، والصواب: بكسرها مخففة، ونقل هذا الضبط إلى الياء المثناة التحتية. وضبط الميم من الكمي بالتشديد والكسر، والصواب: كسرها مخففة، ونقل هذا الضبط إلى الياء المثناة التحتية. وضبط الذال المعجمة في الذي بفتح وتشديد، والصواب: كسرها مع التخفيف ونقل ما وضعه من ضبط إلى اللام!

٥١. ص ١٦٠/٥: "وآلُ" ضبط اللام بالضم، والصواب: بالفتح. وفي (١٦٠/٦) "ونويرة" بضم الواو، والصواب: بفتحها، وضم النون قبلها. وفي (١٦٠/٧) "فنشد" بتشديد الشين المعجمة، والصواب: بضمها مخففة، وتشديد

الدال المهملة. وفي (١٢/١٦٠) "طلاق" بفتح القاف، والصواب: بكسرها على البدلية من "الطلاق" في قافية البيت الذي يسبقها.

٥٢. ص ٦/١٦١: "بحرات" بحاء بعدها راء، وجر التاء المثناة الفوقية وتنوينها، والصواب: "بحسرات" بحاء مهملة بعدها سين مهملة ساكنة للوزن! وفي (٧/١٦١) "الجياد ... مران"، بتشديد الياء المثناة التحتية مع الكسر، والصواب: فتحها مع التخفيف، وتشديد الميم من "مران" خطأ، صوابه: ضمها مخففة، مع تشديد الراء المهملة المفتوحة.

٥٣. ص ٥/١٦٤: "أبكيك إذ أبكيك" ضم همزة الفعل الأول، وضم الباء الموحدة من الفعل الأخير – خطأ، والصواب: فتح الهمزة منهما، وسكون الباء الموحدة منهما! وفي (١٢/١٦٤): "مني" بتشديد الميم وكسرها، والصواب: بكسرها مخففة ونقل التشديد والكسر على النون!

٥٤. ١/١٦٢: "ولأنسين" بضم الهمزة، وتشديد الياء المثناة التحتية المفتوحة، والصواب: بفتح الهمزة وسكون النون وفتح السين المهملة وفتح الياء المخففة، وفتح النون الأخيرة التي للتوكيد. وفي (٥/١٦٥) "يا ليل نوحى" بضم اللام الأخيرة من ليل، وهو ضبط محتمل على لغة من لا ينتظر في المنادي المرخم، والأولى هنا فتحها على لغة من ينتظر لموقع تأنيثها، ولمناسبة فعل الأمر المسند إلى ياء المخاطبة بعدها وضبط النون بالفتح، والواو بالتشديد والفتح – خطأ، والصواب: ضم النون، ومد الواو، لإقامة الوزن!

٥٥. ص ١١/١٦٦: "طول" بتشديد الطاء المهملة، وهو غير ممكن، والصواب: فتحها فقط، مع تشديد الواو المفتوحة.

٥٦. ص ١٧١/٤: "الجيش" بتشديد الياء المثناة التحتية المفتوحة، والصواب: تسكينها.

٥٧. ص ١٧٤/١٢: "قدموني" بتشديد القاف وفتحها، والصواب: فتحها مخففة، وتشديد الدال المهملة المفتوحة.

٥٨. ص ١٧٦/٩: "هم" بتنوين الميم المكسورة، والصواب: بتشديدها مع التنوين بالجر.

٥٩. ص ١٨٠/٥: "غذاة" بذال معجمة، وتنوين التاء بالنصب، والصواب: بدال مهملة وفتح التاء من غير تنوين. وفي (١٨٠/٨) "مليك" بضم الميم، والصواب: بفتحها!

٦٠. ص ١٨٦/٣: "التبع" بضم التاء المثناة الفوقية، والصواب: بضمها مع التشديد. وفي (١٨٦/٥) "مبتك" بضم الكاف. والصواب: بكسرها نعتا لحسام المجرورة بالباء . وفي (١٨٦/٦) "متوجين" مشددة التاء المثناة الفوقية المفتوحة، والصواب: فتحها مخففة، وتشديد الواو المفتوحة بعدها.

٦١. ص ١٨٧/١٤: "محولا" بتشديد الجيم المفتوحة، والصواب: فتحها مخففة، وتشديد الدال المهملة المفتوحة.

٦٢. ص ١٨٨/٣: "الهون" غير مضبوطة، والأولى ضبط الهاء بالضم، على معنى الخزي والذل، كما في اللسان (ه و ن) ١٣/٤٨٨، وهي قرآنية.

٦٣. ص ١٨٩/٣: "لا حبا" بفتحتين على الباء، والصواب: بفتحتين مع التشديد.

٦٤. ص ١٩١/٩: "وأتى" بالبناء للمعلوم، والصواب: بالبناء للمجهول.

٦٥. ص ١٩٢/٦: " سارية" كان الأولى تشديد الياء المثناة التحتية مع الفتح!

٦٦. ص ١١/١٩٣: "بالرحم دونهم" كان الأولى تسكين الحاء المهملة، وإشباع ضمة الميم من "دونهم" لإقامة الوزن!

والقطعة الشعرية في هذه الصفحة من وزن البسيط، وليست من الوافر كما جاء فيها!

٦٧. ص ٩/١٩٦: "فأخبرت بكلامه الوجيه" الأولى ضبط الهاء من "الوجيه" بالفتح على المفعولية المنصوبة "بكلامه". والوجيه: اسم امرأة؛ دفعًا لتوهم حملها على النعت لكلامه! وهي: الوجيه بنت عامر بن فارس؛ أم الزهراء أخت كليب، كما جاءت ترجمة اسمها في (١٩٧ من الكتاب نفسه).

٦٨. ص ٦/١٩٨: "كف" بضم وتنوين على الفاء، والصواب: مع التشديد.

٦٩. ص ١٥/١٩٩: "خزازي"، والأولى ضبطه بفتح الخاء المعجمة، والزاي المعجمة بعد الألف.

٧٠. ص ٤/٢٠٢: "المسومة" ضبطها بتشديد السين المهملة مع فتحها، والصواب: فتح السين، وفتح الواو وتشديدها. وفي (١١/٢٠٢) "ستجر" بضم الجيم المشددة، والصواب: بضم الجيم المخففة، وتشديد الراء المهملة المضمومة.

٧١. ص ٣/٢٠٣: "أصبح" بتشديد الصاد المهملة المكسورة، والصواب: بفتح الصاد المخففة، وتشديد الباء الموحدة المكسورة! وفي (١١/٢٠٣) "فخشى" بألف مقصورة، والصواب: بياء مثناة تحتية مفتوحة، قبلها شين معجمة مكسور.

٧٢. ص ٦/٢٠٥: "قدمن" بقاف مفتوحة، والصواب، بقاف مضمومة ثم دال مهملة مشددة مفتوحة؛ فعل مبني للجهول، ويفصل عن: "من" حرف الجر؛ أي: قطع من! وفي (١١/٢٠٥) "مثلهم" بفتح الميم الأخيرة، والصواب: حذفها! وفي (١٣/٢٠٥) "فج" بجر الجيم وتنوينها، والصواب: بتشديد الجيم وتنوينها!

٧٣. ص ١/٢٠٨: "الهندي" بضم الياء المثناة التحتية، والصواب: بضمها مع التشديد، فهي ياء نسب!

٧٤. ص ١٠/٢٠٩: "وأمره" ضبطها: بتشديد الراء المهملة المفتوحة. والصواب: تشديد الميم المفتوحة، وفتح الراء المهملة المخففة. وفي (١٢/٢٠٩): "لتطاعن" بضم النون، والصواب: بكسرها.

٧٥. ص ٩/٢١٠: "نسبي" بضم النون، والصواب: بفتحها. وفي (٩/٢١٠) "نلقي" بضم النون وكسر القاف، والصواب: بفتح النون وسكون اللام وفتح القاف.

٧٦. ص١/٢١١: "أصم الكعب" بضم ميم أصم المشددة، والصواب: بكسرها مع التشديد؛ نعتًا للدن الجرورة. وفي (٢/٢١١) "وساركل" بتشديد اللام وفتحها، والصواب: بتشديد اللام وضمها. وفي (٧/٢١١) "ذي نجدة" بكسر النون، والصواب: بفتحها.

٧٧. ص ٤/٢١٨: "شذب" يستحب ضم الشين المعجمة، وتشديد الزاي المعجمة المفتوحة. وفي (٨/٢١٨) يستحب فتح الحاء المهملة والدال المهملة من (الحين ... الدين). وفي (١١/٢١٨) تحذف الشدة من ميم: "الجمعان" وتسكن، وفي (١٢/٢١٨) تشدد السين المهملة من السنان مع الفتح.

٧٨. ص ٦،٥/٢١٩: يستحب تسكين العين في قوافي الأجاز جميعًا. وكذلك تسكين الراء المهملة في أرجاز آخر الصفحة كذلك.

٧٩. ص ١٢/٢٢٢: "قرن" بضم النون وصوابها، بضم وتنوين. وفي (١٢/٢٢٢) أيضًا: "الخطى" بتشديد الطاء المهملة، والصواب: بتشديد وكسرها بعد ياء مثناة تحتية مشددة مكسورة، وليس ألفًا مقصورة!

٨٠. ص ٣/٢٢٣: "لا تعجلن" بتنوين النون، والصواب: بسكون؛ للوزن، وفي (٤/٢٢٣): "بضم" مشددة الضاد المعجمة المضمومة، والصواب: ضمها مخففة وتشديد الميم المضمومة.

٨١. ص ١/٢٢٥: "داوديا" بتنوين ونصب، والصواب: بتشديد وتنوين بالنصب، وفي (١/٢٢٥) "بجبة" بجيم مفتوحة مشددة، والصواب: بجيم مضمومة مخففة، وباء موحدة مشددة مفتوحة. وفي (٦/٢٥٥-٩) يستحب تسكين قوافي قطعة الشعر، وتحذف الحركات التي على الروي لخطئها. وفي (١٢/٢٥٥) يستحب تتسكين الحاء المهملة من الحين في قوله: "ونادى من يريد شرب كأس الحين"!

٨٢. ٧/٢٢٦: "ندا" بتنوين بالنصب، والصواب: زيادة التشديد مع ذلك.

٨٣. ١٢/٢٢٧: "النزال" بتشديد النون المفتوحة، والصواب: بتشديد النون المكسورة.

٨٤. ص ٩/٢٣١: ولم انثني، والصواب: ولم أنثنِ، بإشباع كسر النون.

٨٥. ص ١٣/٢٣١: نجذكم، والصواب: نجذّكمُ، بضم الميم وإشباعها.

٨٦. ص ١٢/٣٢٣: الأسني، والصواب: الأسنى، بألف مقصورة، لا ياء.

٨٧. ص ٩/٢٣٨: وامتثل أمره وأطيع ... في حل، والصواب: وامتثل (بالبناء للمجهول)، وأطيع (بضم الهمزة) في حلٍ: بجر وتنوين، والصواب: بتشديد وجر وتنوين.

٨٨. ص ٨/٢٤٢: أعطى، والصواب: بالبناء للمجهول وكذلك في (٩/٢٤٢).

٨٩. ص ٥/٢٥٠: أتت جساس، والصواب: أتت جساسًا.

٩٠. ص ٤/٢٥٠: حتى تصدر، والأولى: تُصْدِر؛ بضم التاء المثناة الفوقية وسكون الصاد المهملة وكسر الراء المهملة.

٩١. ص ٨/٢٧٤-١٠: الأولى تسكين روي الراء المهملة في قطعة الشعر.

٩٢. ص ١٣/٢٧٤: معولون صواب الضبط بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الواو المكسورة، وضم اللام.

٩٣. ص ١٢/٢٩٣: على أعداءه، والصواب: على أعدائه!

٩٤. ص ٦/٣٠٠: "يشفى" بضم الياء المثناة التحتية، والأولى بفتحها.

٩٥. ص ٣/٣٢٣: "وإن كليبا خير ملك" كان يستحب تسكين لام ملك للوزن.

٩٦. ص ٢/٣٢٦: "ماء" مكسورة الهمزة، والصواب: مكسورة منونة.

٩٧. ص ٨/٣٢٦-١١: تسكن الهاء في قوافي الأرجاء ولا تكتب تاءات!

٩٨. ص ٨/٣٤٠: "صليا" يستحب فتح الصاد المهملة وكسر اللام وتشديد الياء المثناة التحتية.

٩٩. ص ٨/٣٥٠: "شرقي" يستحب تشديد الياء المثناة التحتية، وكسرها!

١٠٠. ص ٩/٣٥٠: "أوردت" يستحب ضم الهمزة وكسر الراء المهملة وفتح الدال المهملة وتسكين التاء المثناة الفوقية. وفي (١١/٣٥٠) يستحب إشباع ميم "منهم" في صدر البيت.

١٠١. ص ٤/٣٥٤: "لرعي ولا سقى"، والصواب: فتح السين المهملة، وسكون القاف وياء مثناة تحتية مجرورة منونة، وليس ألفًا مقصورة.

١٠٢. ص ١٠/٣٥٧: "طرا "، والصواب: بتشديد الراء المهملة المنونة المنصوبة.

١٠٣. ص ٦/٣٨٦: "بحقوى"، والصواب: بحقوي، بكسر الباء الموحدة، وكسر الحاء المهملة، وفتح القاف والواو، وسكون الياء، وليست ألفًا مقصورة؛ فهذه مئة موضع جاء الضبط فيها غير موافق للحق والصواب، وأغلب المواضع واقعة في الشعر مما يضر بميزان الأبيات.

والضبط عن الحقيقة فرع أصيل من قراءة النص، يلحق به، ويدل على فهم محققه، وكل إحسان في ضبط النصوص مشغلة التحقيق هو في الحقيقة عائد على جودة التحقيق بالأساس.

ويلحق به استثمار علامات الترقيم التعبيري التي لحقها غير قليل من الخطأ والاضطرب.

٣.٢/٣/ الملاحظات على تخريج مكونات النص، وعناصره، والتعليق عليها:

إن فحص عمل المحقق في تخريج مكونات كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، والتعليق عليها، يكشف عن مجموعة من العلامات التي تبدت في هوامشه، وهي العلامات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: الحضور الواهم لعدد من التعليقات تخاصم مواد النص، ودلالاته.

ثانيًا: الغياب الضار بمستعمل النص (قارئه).

ثالثًا: النقص المؤثر سلبيًّا على فهم النص، وتحصيل مراد مؤلفه.

وفيما يلي نماذج على ما نقرره:

١. هـ ٤/ ص ١١٨: يقول معلقًا على كلمة: "مستغير" في بيت شعر: "السغر النفي، وقد سغره من باب منع: إذا نفاه"! والصواب: أن "مستغير" في بيت الشعر:

من استغار، مبالغة في أغار بوزن استفعل؛ أي: شد الإغارة، أي اشتد وصلب، كما في اللسان (غار) ٣٨/٥.

٢. هـ ٣/ ص ١٢٩: علق المحقق على كلمة "الشوس" في بيت شعر فقال: "الشوس بالتحريك: النظر بمؤخر العين تكبرا وتغيظا ..."، والصواب: أن الشوس جمع أشوس، وليست بالتحريك، كما قرر، والمعنى هنا أوسع من المتكبر، فهو: الجريء والشجاع، والطويل القوي، كما في اللسان (ش و س) /١١٥٦. وهي جميعًا معان مرادة هنا.

٣. هـ ٩/ ص ١٤٢: علق على كلمة "عمطمط" التي وردت في بيت شعري، فقال: "عمط عرضه عمطًا: عابه، ووقع فيه"، وليس ذلك مراد البيت، ولا معنى له. ولعل: عمطمط هذه تحريف التصحيف: لغو مط، وهو المضطرب، المتعاظم الصوت، الهائج، وهو أليق بالموضع هذا.

٤. هـ ١٨٥ ورد مثل هو: "لقد ضرب في حديد بارد"، ووردت قصته. ولم يخرج من ذلك المحقق الكريم شيئًا، وهو في نكتة الأمثال للكلاعي (ص١٥٥ بتحقيق الدكتور علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين، دمشق سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م)، وفي هامشه أنه في أمثال أبي عبيد.

٥. لم يفسر "وقطع سبيبه" (ص ١٤/٢٦٧)، وشعر ذنب الفرس، كما في اللسان (سبب) (١/٤٥٦).

٦. لم يترجم لكثير من الأعلام مع تعهده بذلك في الدراسة، ومن ذلك: سكوته عن الترجمة للوجيه بنت عامر بن فارس، أم الزهراء أخت كليب، وقد ذكر نسبها عمر بن شبة في الكتاب نفسه، ص ١٩٧.

٧. ولم يخرج لعدد كبير من البلدان والمياه، ومن ذلك عدم تعريفه بخزازي، وهو جبل في الطريق بين مكة والبصرة، كما في معجم البلدان، لياقوت الحموي (خزازي) ٢/٣٦٥.

٨. لم يعرف بأي من الأسلحة التي وردت في النص، من مثل:

- ١٥٢/١٨٢: الجوشن.
- ١٥٢: الدرق.
- ١٥٢: الصدور.
- ٤٨٩: المجن.
- ٢٠٨: النبل.

٩. لم يترجم لأفرسة كثيرة وردت في المتن، من مثل:

- الداحس (٢٤٣) فرس قيس بن زهير.
- المشهر (٢٠٨) فرس كليب.
- النجوم (٢٢٥) فرس شمر.
- النعامة (٣٧٣) فرس الحارث بن عباد.

١٠. لم يترجم لنوق وجمال كثيرة، من مثل:

- أم الدهيم (٣٥٤) ناقة مهلهل.
- سراب (٢٥٣) ناقة البسوس.
- عُلَيّان (٢٥٣) جمل كليب.

وهذه وغيرها أمور كثيرة تضيء النص مشغلة التحقيق، وتعين على الإفادة منه.

ومما وقع فيه من أخطاء بيان بعض أوزان الأشعار ففي (ص ١٩٣) قطعة شعر نسبها للوافر، وهي من البسيط.

٢.٤/٣ ملاحظات على تحرير النص المحقق:

تحرير النص أمر مهم جدًّا، وهو دائر في حدود نسخ النص وكتابته المعاصرة، وتقسيم النص وتنظيمه وترقيمه، وإصلاح خطه، وتجويده، وإخراجه [على ما تقرر في: أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١٥م (ص ١٩١ وما بعدها)].

وقد كشف فحص نص كتاب الجمهرة في نشرته النقدية الموثقة التي أصدرها محققها الدكتور أحمد عطية – عن عدد من الملاحظ التي تحتاج إلى تصحيح وتغيير؛ ليستقيم النص المحقق، ويؤتي ثمراته المرجوة منه. وفيما يلي أمثلة على ما فرط من المحقق في هذا الجانب، موزعة على المحاور الفرعية التالية:

أ. كتابة النص أو إملائه.

ب. الترقيم في النص (غير التعبيري).

ج. تنسيق النص.

وفيما يلي بيان ذلك:

أ. كتابة النص.

من أكثر الأمور التي فرطت من المحقق الكريم ما يتعلق بإملاء النص وكتابته، وقد مثلت كتابة الهمزة، ولام الفعل الماضي الناقص والهاء، والتاء – أكثر المواضع التي أصابها الاضطراب والخطأ، وغير ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

١. ص ٢/٧٣: "كفؤ"، وصوابها: كفء!

٢. ص ٢/٧٣: "ربيعه"، وصوابها: ربيعة!

٣. ص ٢/٧٣: "بيس"، وصوابها: بئس!

٤. ص ٧٣/ ٤: "ابدا بمن بداك"، وصوابها: ابدأ بمن بدأك!

٥. ص ٧٣/ ٥: "وساير"، وصوابها: سائر.

وموقف محقق الكتاب من تحقيق الهمزة وقطعها في مواضعها يحتاج إلى مراجعة شاملة للكتاب (انظر: ص ٧٥/ ٥-٦): بكاس(بكأس/ كاسا (كأسا / وكتابيا (كتائبا، و(ص ٧٩/ ٤: فاتبعه ... ما تبع (فأتبعه ... فأتبع / و(ص٨٢/ ٨ عجابيا (عجائبا/ و(٨٥/ ٢) فاجب (فأجب / فأركبوا (فاركبوا و(ص٨٨/ ١١) نجايبكم (نجائبكم /و(ص ٨٩/ ٥) اقر (أقر السلام / و(ص٩٩/ ٤) فاضحى (فأضحى)، وغير ذلك كثير جدًّا.

(انظر: ١٠١/ ٤ (أقسم)، ١١ (لإبله)/ ١٠٢/ ١؛٤؛٢؛٧ (أحسست/ أين / فأيقنوا/ أعلموا / ١٠٤/ ٥ (فلأمجعنها بكفء)/ ص ١٠٥/ ١٧ (الشأن) و١٠٩/ ٣ (كفؤين)، وصوابها: كفأين إلا أن تكون مضمومة الفاء، ولم يضبطها/ ١١١/ ١٥، (وأغارت) /١١٢/ ١٣ (وايم)، وتكرر منه قطع الهمزة فيها! في ص ١٢٧/ ٩). وفي (١٣٩/ ٨ (وأردفوه) (و١٤٠/ ٦ (حوائجهم)، وغير ذلك كثير جدًّا، لا تخلو منه صفحة من صفحات نص الكتاب! وقد اطردت كتابة بعض (٢٠٨/ ٥) الكلمات بصورة تسقط الهمزة في كل الكتاب؛ ككلمة: لأمة (درع الحرب)، فهي فيه جميعًا بغير همزة.

وموقف المحقق من رسم الهاء والتاء المعقودة شديد الاضطراب، فكثير من التاءات رسمت هاءات، والعكس صحيح، وإن ندر بالقياس للحالة الأولى: (انظر: ١٤٨/ ٤ (ثعلبة بن الأعرج)، رسمت التاء هاءً! و١٥٠/ ٤ (رعوة) و١٥٤/ ٩ (ربيعة) و١٦٧/ ٤ (بالعطفة).

ومن الصور المعكوسة؛ أي التي رسمها تاءً وهي بهاء: ٢/٢١٥ (دفعة)، والصواب: دفعه في عبارة: "في أمر يريدون دفعه عنهم"!

وكذلك يبدو موقفه من رسم لام الفعل المعتل (الناقص) مضطربًا؛ فكثير ما كتب لام الفعل المعتل (الناقص) الواوي بألف مقصورة؛ (انظر: ١/١٨٧ دعى (دعا ١٨٧ /١٠ وفشى (وفشا و ٥/٢٠٨)، وغير ذلك من المواضع.

ومن الأمور التي اضطربت في رسم كثير من الكلمات ما نتج من حرصه على وضع ألف صغيرة على (ى) الألف المقصورة؛ لتمييزها عن الياء، ووضع نقطتين تحت الياء على طريقة الشوام، ولم ينضبط له الأمر.

ومن مواضع الخلط:

١. ص ٩/١٩١: وضع ألفًا صغيرة على الألف المقصورة في: أتى، وصوابها أن تكتب بالياء الشامية على طريقته؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

٢. ص ٢٤٢/ ٨؛٩: وضع ألفًا صغيرة على الألف المقصورة في: أعطى، وصوابها أن تكتب بالياء الشامية على طريقته؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

٣. ص ١/١٤١: كتب "رأي" بياء شامية، والصواب: بألف مقصورة فوقها ألف صغيرة.

ومما وقع من صور الاضطراب كذلك كتابة الألف أو عدم كتابتها بعد عدد من الأفعال المنتهية خطيًّا بواو، أو الأسماء المنتهية بواو كذلك، ومن أمثلة ذلك:

١. ص ٣/١٣٥: (وادعوا، والصواب: حذف الألف التي بعد الواو)!

٢. ص ١٦/١٤١: (فلم يرو، والصواب: فلم يروا بألف بعد الواو)!

٣. ص ١١/١٨١: (تقفوا، والصواب: حذف الألف التي بعد الواو).

٤. ص ٢١٧/١٤: (ونحن نعدوا، والصواب: حذف الألف التي بعد الواو)!

٥. ص ٢٤٣/١٠: (ونحن بنوا، والصواب: من غير ألف بعد الواو)!

أما على مستوى تحرير النص فقد ظهرت بعض مظاهر الاضطراب في تفقيره واستعمال الأرقام في غير الأشعار، فهو قد التزم عدم ترقيم الأشعار بأرقام، ولكنه خالف منهجه ذلك في مرات، متابعًا لبعض مراجع التخريج فيما يبدو، أو سهوًا منه؛ كما في (ص ١٣٦/١٣٧/١٧٢/١٧٣/٢٥٥)، ولم يذكر لذلك مسوغًا.

وقد التزم المحقق أن يضع وزن الأشعار بين معكوفين قبل إيرادها، وسقط منه في (ص ٢٤٣) بيان بحر بيت مرثد بن ضرار الذبياني، وهو من الطويل!

إن هذه الملاحظات التي طالت مفاصل من تحرير النص، لا يصح أن تحمل على الملاحظ الشكلية؛ لأنها من تمام عمل المحقق، ومن صميم تصور تحقيق النصوص التراثية.

٣/٣ الملاحظات على تكشيف نص كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ:

الكشافات أو الفهارس جزء مهم جدًّا من التصور العلمي لتحقيق النصوص التراثية في التقاليد الاستشراقية والعربية المعاصرة على السواء.

وهي ذات وظائف عملية وعلمية لا يستغنى عنها.

وقد استقر لدي أن معيار جودة الكشافات كامن في تحقيقها مبادئ ثلاثة، هي:

أولًا: التيسير على مستعمل النص المحقق.

ثانيًا: التوفير عليه في ميادين وقته، وجهده.

ثالثًا: تنوير الطريق له للوصول إلى المكونات الصغرى من المعلومات التي ترد في النص.

وقد صنع المحقق الكريم ثلاثة كشافات لمحتويات الكتاب، هي:

١. كشاف القوافي.

٢. كشاف الشعراء.

٣. كشاف الأيام والوقعات.

وفي هذا الجزء من البحث سنرصد الملاحظات التب تبدت على الكشافات، ونجملها فيما يلي:

أولًا: الاضطراب فيما صنعه المحقق من كشافات.

ثانيًا: غياب عدد مهم جدًّا من الكشافات، مع توافر المعلومات التي يلزم تكشيفها.

وفيما يلي بيان ما أحاط بالكشافات من ملاحظ سلبية:

١. كشف المحقق الأشعار التي وردت في الكتاب تحت عنوان القوافي؛ ولكنه أوردها في الكشاف بحسب صدور مطالع القصائد، وهو ما فوت على المستعمل سهولة الوصول إلى بغيته، وكان الصواب تكشيفها على القوافي، وإيراد القوافي جميعًا، وعدم الاكتفاء بأول القصيدة أو القطعة فقط.

٢. عدم تكشيف بعض الأشعار؛ ومن ذلك عدم تكشيف القصيدة التي وردت (ص١٩٣-١٩٤) وقافيتها: (واديها)! وغير ذلك من الأشعار!

٣. غياب كشافات أو فهارس للأعلام مع أهميتها.

٤. غياب كشافات أو فهارس الأماكن والمياه والجبال.

٥. غياب كشافات ألفاظ اللغة التي شرحها عمر بن شبة في النص من مثل: "زير نساء"؛ أي جليسهن (ص ٢٧٧).

٦. غياب كشافات أفرسة فرسان العرب، وفي النص عدد كبير من أسماء الأفرسة، من مثل:

- الداحس، فرس قيس بن زهير، ص ٢٤٣.
- المشهر، فرس كليب، ص ٢٠٨.
- النجوم، فرس السمر، ص ٢٢٥.
- النعامة، فرس الحارث بن عباد، ص ٣٧٣.

٧. غياب كشاف أو فهرس لأسماء الجمال والنوق، من مثل:

- أم الدهيم، ناقة مهلهل، ص ٣٥٤.
- سراب، ناقة البسوس، ص ٢٥٣.
- عليان، جمل كليب، ص ٢٥٣.

٨. غياب كشاف للأمثال، وفي النص بعض الأمثال، مع قصة كل مثل. (انظر: ص ١٨٥).

٩. غياب كشاف للأسلحة، وقد وردت ألفاظ كثيرة من معجم السلاح في النص، من مثل:

- البيضة ٢٠٨.
- الجوشن ٢٠٨.
- الدرق ٢٠٨.
- الصدور ٢٠٨.
- المجن ٤٨٩.

١٠. غياب كشاف المصطلحات العلمية؛ وفي الكتاب عدد من مصطلحات الرواية، والأدب، من مثل:

- المؤنبات، ٢٥٣، وهي الأبيات التي أنشدتها البسوس في تحريضها على قتال كليب انتقامًا لناقتها السراب!

إن الكشافات طريق عبقرية لاستثمار النص، وتعميم فوائده، والتيسير على مستعمله، وتوفير الوقت والجهد عليه!

خاتمة:

جاء هذا البحث إيمانًا بقيمة نقد النصوص المحققة في ترقية خدمة النصوص التراثية، وتطبيقًا عمليًّا لمفهوم الحسبة في ميدان العلم والمعرفة.

وقد عالج هذا البحث مجموعة من المطالب، هي:

١. بيان الانتماءات المعرفية لكتاب الجمهرة، وآفاق استثماره في الثقافة العربية المعاصرة.

٢. تعيين الملاحظات التي علقتها من عمل المحقق، وتوزعت على المحاور التالية:

أولًا: محور قراءة النص.

ثانيًا: محور ضبط النص.

ثالثًا: محور تخريج نصوص الكتاب والتعليق عليها.

رابعًا: محور تحرير النص.

خامسًا: محور تكشيف النص.

وقد أنتجت عملية تتبع ما وقع فيه ما يلي:

أولًا: وجود مواضع كثيرة خالف فيها المحقق صحة القراءة، وربما كان ذلك بسبب عدم عرض مادة الكتاب على مصادره الأصيلة، وعدم الوقوف أمام النص، وإقامة الدليل على ما يبوح به من معان ودلالات.

ثانيًا: وجود مشكلات كثيرة جدًّا في ضبط كثير من المواضع، وأخطرها ما وقع في الأشعار؛ مما أدى إلى كسور في أوزانها.

ثالثًا: وجود اختلالات في عدد من مواضع التعليق على بعض معلومات الكتاب، معه غياب مؤثر بالسلب في بعض الأحيان التي كان يلزم التدخل بنوع تعليق شارح.

رابعًا: وجود مشكلات في رسم كثير من الكلمات؛ مما أضر بتحرير متن الكتاب، وعدم اطراد في التعامل مع ترقيم الأشعار، وغير ذلك من ملاحظ تحريرية.

خامسًا: وجود مخالفات في الكشافات المصنوعة، وغياب مثير للانتباه لعدد آخر من الكشافات التي كان يلزم وجودها.

إن الصبر في مجال تحقيق النصوص التراثية من جانب، والاحتشاد لقراءتها وتخريج محتوياتها، وتكشيف مكوناتها الصغرى - أمر ضروري، وهو جوهر التصور الدقيق لهذا العلم.

وهذا البحث إنما استهدف خدمة كتاب جليل القدر في بابه، واستهدف ضرب مثال عملي للدلالة على خطر علم نقد تحقيق النصوص التراثية معًا.

الهوامش:

١. انظر: المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة، للدكتور حشمت قاسم، ضمن دراسات عربية في المكتبات والمعلومات، ع (٢) مايو سنة ١٩٩٨م، مج (١٣) (١/١١).

٢. ديوان البراق بن روحان، جمع أحمد عطية وتوثيقه، مركز البابطين لتحقيق المخطوطات الشعرية، الكويت، ضمن سلسلة (من تراثنا الشعري/ رقم ٢٩) ط١، سنة ٢٠١٧م.

المراجع

١. أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي، تحرير: هالة القاضي، دار النشر للجامعات، القاهرة ٢٠١٥م.

٢. ديوان البراق بن روحان، تحقيق الدكتور أحمد عطية، مؤسسة مركز البابطين لتحقيق المخطوطات الشعرية، الكويت، ٢٠١٧م.

٣. الفهرست، للنديم، تحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣١هـ = ٢٠٠٩م.

٤. كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري، تحقيق الدكتور أحمد عطية، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ٢٠١٥م.

٥. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٩١م.

٦. المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة، للدكتور حشمت قاسم، مجلة دراسات عربية في المكتبات والمعلومات، ع (٢) مج (١٣)، سنة ١٩٩٨م.

٧. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

٨. نكتة المثال، للكلاعي، تحقيق الدكتور علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين دمشق، ١٤١٦هـ = ٢٠١٥م.

ملحق

التحقيق والقراءة

إشكالية المصطلح وثنائية التعامل مع النص:

مراجعة علمية نقدية

٠/ في جدوى معاودة النظر في مشكلات التحقيق:

تتجلى قيمة هذا الكتاب الجديد في الحقيقة من أمرين ظاهرين، هما:

الوعي الذي يصدر عنه، والحاجة الملحة إلى نمط جديد من التأليف في هذا الحقل المعرفي، يكون أقرب "للإحياء الجديد"، بكل ما يعنيه هذا التعبير غير المجازي بالمرة.

ومن هنا فإن الحفاية به، وبتحليله ومراجعته آكدة من أكثر من منظور، يأتي في المقدمة منها: المنظور المعرفي، الذي يستهدف تطوير وسائل علم تحقيق النصوص، أو النشر النقدي للنصوص، ووضع نهاية حاسمة لعملية "التناسل"، على حد تعبير "التصدير"، أو الاستنساخ، على حد تعبير هذه المقالة أو هذه المراجعة النقدية.

إن جدوى معاودة فحص مشكلات هذا المجال المعرفي (تحقيق النصوص التراثية) ظاهرة جدًّا في مآلات العلم الراهنة، التي توشك أن تدخل به إلى نفق مظلم، ترتفع عليه لافتة بعنوان: (الجمود)!

ولا شك أن استنقاذ علم من أثبت علوم الأمة، وأخطره وزنًا من قضية الجمود عمل جدير بالتقدير، وجدير بدفعه، وتشجيعه بامتياز. يقول الدكتور فيصل الحفيان، مؤلف الكتاب، وصاحب التصدير للكتاب الدوري المحكم، الذي يصدر الكتاب؛ بما هو أول إصدار فيه (ص ١١):

"إن التحقيق اليوم بحاجة إلى أن يتأسس حقلًا معرفيًّا، ليس من باب الترف، ولا من باب تحويل الوسائل إلى مقاصد، ولكن من باب أن إشكاليات النصوص لا تنتهي، وأن مقاربات هذه الإشكاليات يمكن أن تتعدد، وأن تتفاضل، وقبل ذلك كله، فإن من حق المعرفة -أي معرفة- أن تؤصل نظريًّا، وتكشف فلسفتها، وهوما يؤثر إيجابًا على موضوع المعرفية ذاتها"!

وهذا الوعي الذي يؤكده صاحب الكتاب الأول من هذه السلسلة، وصاحب التصدير الذي يحمل عنوانًا كاشفًا عن هذا الوعي وهو (ص ٩): "نحو تجديد النظر في التحقيق"، يستصحب الدافع الثاني لدعوته الإحيائية التي تسكن رحم دلالة التجديد؛ بما هو "مصطلح" يعكس إرداة الانعتاق من حالات الغيبوبة، أو الغياب، أو المرض، او التراجع، أو الضعف، أو هي جميعًا.

والتجديد لفظ حيوي كاشف عن إمكان استبقاء الحياة في الكائن بعد جهد، على طريق استنقاذه؛ ولهذا استعمل في بيان الطريق الإحيائية عندما تحيط بالحضارة والإنسان أجواء الفتنة والمحنة في أي من دروب الحياة، وفي القمة من هذه الدروب طريق العلم والمعرفة.

إن جدوى معاودة النظر والبحث في مسائل هذا العلم ماثلة في روح إنسانية إيمانية حضارية تستهدف تجاوز ثلاثة معوقات أساسية –في طريق تأسيس حقل معرفي ينهض لتعميق التنظير لمسائل علم تحقيق النصوص، وتأصيلها– هي: (ص ١٢):

أولًا: حالة "الدعة" والكسل المعرفي.

ثانيًا: حالة "التقليد" والاستنساخ.

ثالثًا: "الاستهانة" بالتحقيق، وامتهانه، والانتقاص من تقدير قيمته.

١/ الكتاب: مادته، وانتماؤه المعرفي، وقيمته:

١/١ مادة الكتاب:

يتكسر هذا الكتاب على ما يلي:

- إضاءة تكشف عن حدود الأطروحة الجديدة.
- وخمسة مباحث، هي:

١. النص التراثي (تصنيفه/ وهويته/ وقراءاته).

٢. القراءة: تأصيل المفهوم (لغة/ وتأصيلًا تاريخيًّا).

٣. التحقيق والقراءة (قراءات النص/ وبين التحقيق والتأويل).

٤. قراءة محمود شاكر.

٥. قراءة التحقيق (البناء الجديد للنص/ طبقات قراءة التحقيق وخصائصها).

- وخاتمة: يدعو فيها إلى النظر إلى هذا الكتاب/ المحاولة بوصفه إبرازة أولى، قابلة لمعاودة النظر، وانفتاح آفاق التعديل لما تطرحه.

٢/١ الانتماء المعرفي للكتاب:

إن فحص ثلاث مناطق من الكتاب، هي:

أ. خطاب عنوانه، وعنوانات مباحثه.

ب. خطاب تصديره ومقدمته وخاتمته.

ج. متنه، وتحليلات مسائله.

د. خطاب جهازه الاصطلاحي على امتداد الكتاب.

تكشف جميعًا عن حزمة من الانتماءات المعرفية التي يمكن أن ندعي إحاطتها بهذا الكتاب، وفيما يلي بيان ذلك:

١.٢/١ حقل علم تحقيق النصوص التراثية (= النشر النقدي للنصوص):

يعد حقل علم تحقيق النصوص التراثية أو النشر النقدي للنصوص أظهر الحقول المعرفية التي ينتمي إليها هذا الكتاب؛ لأسباب كثيرة، أهمها "خطاب المقاصد"؛ فهذا الكتاب يتغيا -في الحقيقة- افتتاح السعي نحو تأسيس حقل معرفي، وهو ما يعلنه المؤلف بقوله: (ص ١٢): إن "مقصد هذا الكتاب (الدوري) ... يسعى إلى التفكير النظري في التحقيق.

وهذا الكتاب الذي نصنع له هذه المراجعة هو أول إصدارات هذا الكتاب الدوري (مقالات في التحقيق)".

والأدلة -بجانب ما سبق- متضافرة للإعلان عن انتماء هذا الكتاب إلى حقل التنظير، والتأسيس الجديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، ويمثل خطاب المصادر دليلًا مهمًّا في هذا السياق؛ ذلك أن هذا الكتاب اشتبك مع عدد كبير من أدبيات تحقيق النصوص التراثية، موزعة على التقاليد الاستشراقية والتقاليد العربية، من أمثال: براجشتراسر، وعبد السلام هارون، وصلاح الدين المنجد، بالإضافة إلى نفر من الباحثين من الأجيال اللاحقة، من أمثال: حسن العثمان، ومحمود مصري، وغيرهم.

٢.٢/١ حقل الميثودولوجي / مناهج البحث:

يمكن أن ينتمي هذا الكتاب إلى حقل الميثودلوجي؛ لأسباب كثيرة، يظهر منها: إشاراته المتكررة لأنساق التأليف الحاكمة في ميدان تحقيق النصوص، أو النشر النقدي لها، يقول التصدير (ص ٩) لقد: "كان الحكم على هذه الكتب (أدبيات التنظير في مجال تحقيق النصوص) التي تناسلت من بعضها بأنها كتاب واحد - حكمًا عادلًا؛ لا افتئات فيه، ولا تجني فيه"، وعلل حكمه هذا قائلًا: "إذ كيف نحكم لها

بغير ذلك، وهي ما وصلت إلى أدنى أغراض التأليف الذي ذكرنا، فضلًا عن أن تبلغ أعلاها من: أصالة الرؤية، وجدة المادة، واستقلال المنهج، وخصوصية الغرض".

وهذه المسوغات التي سامها الكتاب بين يدي حكمه على مجمل منجز المتأخرين في حقل التأليف في علم تحقيق النصوص تقع في القلب من حقل مناهج البحث بامتياز؛ مما يرشح لانضواء هذا الكتاب تحت لافتته، ومثالًا جديدًا تطبيقيًّا على بعض تجلياته.

٣.٢/١ حقل تاريخ علم تحقيق النصوص التراثية:

في هذا الكتاب كثير من الإشارات التي تنطلق من استجماع لملامح المتابعة الدقيقة لتاريخ التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية؛ فهذه الإشارات تتكلم عن مرحلتين ظاهرتين من هذا التاريخ، هما:

أولًا: مرحلة الريادة التي يهيمن عليها أعمال ثلاثة، هم:

أ. براجشتراسر.

ب. عبد السلام هارون.

ج. صلاح الدين المنجد.

وهي مرحلة يؤرخ لها جديًّا بما لا يتجاوز العقد الأول من النصف الثاني من القرن الميلادي العشرين (ص ١٠).

وهي مسألة تاريخية دقيقة، وإن غاب عنها أسماء مهمة جدًّا، من أمثال: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م)، والدكتور محمد مندور (ت١٣٨٥هـ = ١٩٦٥).

ثانيًا: مرحلة التناسل والاستنساخ والاجترار، التي ينخرط فيها مجمل المؤلفين في التنظير لعلم تحقيق النصوص ممن جاء بعد جيل الرواد.

٤.٢/١ حقل تاريخ الأفكار:

هذا الحقل فرع مهم جدًّا من حقول الكتابة التاريخية المعاصرة بالأساس؛ لكنه يقع شركة بين المعنيين –بجانب التاريخ– بالدرس الحضاري، والدرس الثقافي معًا.

وتحليل هذا الكتاب يكشف عن احتفاله بحزمة من الأفكار المهمة، التي تتغير وتتمايز بسبب من تغير المراحل التاريخية التي شهدها التصنيف في هذا العلم من جانب، وبسبب من جدل العلاقات بين ما هو من الوسائل والإجراءات وما هو من المقاصد والغايات.

والمدهش في هذا الانتماء الذي ندعيه لهذا الكتاب هو استصحابه لروح نقدية، تلوذ بالتعليل، ورصد مخاطر الأفكار المتناسلة.

٥.٢/١ الفيلولوجيا:

إن ما يثيره هذا الكتاب من قضايا تتعلق بصورة مباشرة وظاهرة بما يسميه "بإشكاليات النصوص"، ولا سيما في ظل إقراره بأنها إشكاليات لا تنتهي – يدرجه بامتياز في حقل الفيلولوجيا؛ بوصفه مجالًا معرفيًّا يعنى بدراسات النصوص القديمة، وفي تناول الكتاب للنص التراثي في البحث الذي خصصه لفحص هويته وتصنيفه علامات ظاهرة حاكمة على قبول هذا الانتماء المعرفي.

٥.٢/١ حقل الدراسات الثقافية النقدية المقارنة:

ثم إن هذا الكتاب ينتمي إلى حقل الداسات الثقافية النقدية المقارنة التي تستصحب مجموعة من منجز عدد من الحقول المعرفية التي تتعامل مع مصطلح

"القراءة"؛ بوصفه مصطلحًا مركزيًّا في هذا الكتاب، يطمح إلى أن يكون موازيًا للمصطلح المركزي الأكثر استقرارًا، وهو "التحقيق".

وهذه الدعوى بانتماء هذا الكتاب إلى هذا الحقل يدعمها أمران:

أولًا: الاشتباك مع مفاهيم القراءة في العرفانيات (دراسات التصوف والنقد الأدبي الحداثي، والتأويل "الهرمنيوطيقا").

ثانيًا: اللعب على تخليص مفهوم "القراءة / التحقيق" من التصورات الأخرى للمصطلح في الحقول المعرفية المختلفة؛ بهدف بيان خصوصيته، وتمايزه، وهو ما لم يكن من الممكن تحصيله من دون مقارنات تلوذ بذكر الفروق، والاختلافات والتمايزات الاستعمالية.

٣/١ قيمة الكتاب:

تتعاضد المحددات التي تمنح هذا الكتاب قيمته الرفيعة، وهي محددات جاءته من اعتبارات متنوعة، يمكن بيانها بإيجاز فيما يلي:

أولًا: نبل المقصد والغاية؛ ذلك أنه يطمح إلى افتتاح طرق التأسيس المعرفي لحقل علم تحقيق النصوص في إحيائه الجديد؛ بوصفه حقلًا معرفيًّا مستقلًّا.

ثانيًا: طبيعة المؤسسة التي أصدرت الكتاب؛ فهي أرفع مؤسسة بحثية تعنى بشئون المخطوطات، ودراستها، وصيانتها، وحفظها، وتحقيق نصوصها.

ثالثًا: مكانة المؤلف المرقومة؛ من منظورين، هما:

أ. منظور المكانة العلمية التي تعكسها كتاباته في الشأن التراثي، ومناقشة مشكلاته، والإسهام في خدمة قضاياه وبحوثه.

ب. منظور المكانة الإدارية في سلم القيادة الثقافية؛ بوصفه مديرًا لمعهد المخطوطات العربية، وهو المنصب الذي يستصحب تاريخًا طويلًا سابقًا خلفه.

رابعًا: طبيعة النسق التأليفي للكتاب؛ فهذا الكتاب تأصيلي، يلجأ لتحقيق غاياته إلى منهجية بحثية مركبة، تعتصم بمراجعة الأدبيات السابقة في المجال، وتفحصها، وتقارن بين نتائجها، وتستلخص خصائصها، وتعتصم بتصميم أصيل مبتكر يردفه اقتراح بحزمة من المصطلحات الجديدة، وتعتصم كذلك بروح نقدية وتعليلية، مستمسكة في هذه المراحل جميعًا بالتوثيق، الذي يتجلى في الاستشهادات المرجعية متعددة الوظائف.

٢/ "التحقيق والقراءة": قراءة في خطاب المسئوليات:

إن تحليل هذا الكتاب؛ مادة، وغاية يكشف عن انطلاق مؤلفه من روح تتحمل حزمة من المسئوليات، يمكن الكشف عنها فيما يلي:

١/٢ المسئولية العلمية:

لقد كان الهاجس وراء الاشتغال بهذا الكتاب الدوري من جانب، وبالإصدار الأول / التأسيسي منه -كما يظهر من تصديره- نوع شعور حاد بالمسئولية العلمية، التي تتغيا فتح دروب جديدة، مانعة من الوصول إلى حائط سد، أو إلى درب الجمود والانغلاق، بعد أن تفشت واستفاضت علاماته المتمثلة في تنامي "التناسل" والاستنساخ؛ بوصفه صار النسق التأليفي (= التلفيقي) المهيمن على أدبيات التنظير في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، بعد أن أدى جيل الرواد واجبهم نحو قواعد هذا العلم.

٢/٢ المسئولية الحضارية:

كما يظهر نوع شعور -لا تخطئه العين الفاحصة- يمكن تسميته بالمسئولية الحضارية، التي تروم التخلص من أجواء الكسل المعرفي، ومحيط التقليد والاجترار؛ لكي يتروى الباحثون المعاصرون ما يلزمهم من جهد تأصيلي وتأسيسي، على غرار

ما أداه علماء الأجيال السابقة، سواء في جيل التأسيس/ الاختراع الأول في أروقة حقل علم الحديث النبوي والتاريخ قديمًا، أو التأسيس/ الابتعاث الحديث، بتأثير من التقاليد الاستشراقية في أروقة جيل الرواد المعاصرين: المعلمي، هارون، والمنجد وغيرهم.

٣/٢ المسئولية الأخلاقية:

إن اشتغال العقل والضمير بسؤال التجديد في حقل المعرفة هو بالضرورة اشتغال بسؤال الأخلاق من طريق عملية؛ ذلك أن الوفاء العملي للرواد -إن في التراث وإن في بدايات الظهور المعاصر لعلم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة- يفرض البناء على ما أسهموا به في تشييد قواعد هذا العلم، وصناعة تراكم حقيقي، يتجاوز آفاق "التناسل" والاجترار، إلى آفاق تأسيس حقل معرفي، يسعى إلى (ص ١٢): "التفكير النظري في التحقيق، وإثارة إشكالاته، في محاولة لتجاوز الجدار العالي والسميك للإجراءات وترتيبها وتأكيدها وأهميتها، وللكلام المكرور المعاد بما يلزم من معرفة وثقافة وخبرة بالمصادر، وصبر وأمانة ويقظة وحذر".

ولعل الخطاب الأخلاقي يظهر مدعومًا في نسبة المؤلف ما رآه قريبًا من منحاه إلى بعض المعاصرين (ص ١٩).

١/٢ المسئولية الفردية:

إن التقدم إلى الفراغات المعرفية -إن صح التعبير- بنمط من الأعمال التي تكسر حالة الصمت وتقتحمها، وتشغل حيزًا من الفراغ الممتد هو نوع قيام بالمسئولية الفردية بامتياز، وهو استجابة واعية بدواعي الإيمان الإيجابي العملي بضرورة العمل

لمن يرى نفسه مالكًا لبعض من القوى والقدر على تقديم عمل بضرب المثال، ويهدي إلى بعض الطريق.

٣/ "التحقيق والقراءة": آفاق الاستثمار:

ينطلق هذا الكتاب من إرادة افتتاح الدعوة إلى تأسيس حقل معرفي مستقل لنظرية تحقيق النصوص التراثية أو النشر النقدي وفق الاصطلاح الشائع في التقاليد الاستشراقية.

وقد أفضت قراءة هذا الكتاب، وتحليله إلى تأكيد جملة من الحقائق، يمكن رصدها فيما يلي:

١/٣ الكشف عن استيعاب مقولات التراث يمكن أن يكون مفتاحًا صالحًا من بعض الوجوه للتأسيس المستقل لعلم تحقيق النصوص؛ بوصفه مجالًا تجديديًّا لازمًا، وهو الأمر الذي تجلى في استدعاء عدد من التصورات المتشبكة مع التحقيق من لدن مجالات العرفانية (ص ١٩)؛ والتفسير وعلوم القرآن الكريم (ص ٣٤)، وعلم مصطلح الحديث (ص ٣٥)، وهو استدعاء مهم، استوعب فيه المؤلف السياقات التعليمية (البيداجوجية) والسياقات المعرفية (الإبستمولوجية).

٢/٣ تمايز الفروق وصناعة الحدود الضابطة:

ولعل أهم ما يلفت النظر في هذا الكتاب / المحاولة – يتمثل في إرادته تشييد جسور تفصل بين المتقارب من المفاهيم، وفك الاشتباك بين المتداخل منها، عن طريق صناعة حدود ضابطة، تعين الفروق المتمايزة، وهو ما أنتج –على مستوى تعيين قراءات النص–:

أ. قراءة اللفظ، التي تستهدف: استدعاء صورته التاريخية الأولى، وهي بذلك (ص ٤٢): تعد "العملية الإجرائية الأولى"، أو "الأداة التي يمكن بوساطتها الوصول إلى التحقيق"، وهي ترادف عنده "قراءة التحقيق".

ب. قراءة المعنى، وهي ترادف عنده قراءة التأويل والتفسير، وقد استطاع الكتاب أن يبني حدودًا مائزة تفرق بين أنماط القراءات التالية:

قراءة الاستكشاف، وقراءة الإضاءة، وقراءة التكشيف؛ بما هي قراءات تستهدف تحقيق النص، إن على مستوى التحقيق الابتدائي، وإن على مستوى التحقيق النهائي.

٣/٣ الكشف عن منهج استثمار الأدبيات المعاصرة، والقدرة على "الفرز"؛ لاستبقاء الجدير منها بالاستبقاء.

وهو الملحظ المنهجي الذي تجلى من التثاقف حول تجربة الأستاذ محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تحوله إلى مصطلح "القراءة"، وإيثاره له.

وقد تذرعت مثاقفته لمنجز محمود شاكر بنقطة منهجية، تمثلت في مراجعة تواريخ صدور مفردات هذا المنهج؛ ليقرر أن العام ١٩٧٤م كان نقطة تاريخية فاصلة في تحولات الرجل في حقل استعمال مصطلح "القراءة" بديلًا عن مصطلحات: التحقيق والتصحيح.

٤/ التحقيق والقراءة: خطاب ما يتبقى:

إن السؤال الجوهري في تحليل هذا العمل، وفحصه ينبغي أن يتوجه إلى سؤال ما يتبقى منها، وقد أمكن أن نخرج بجملة مما تستنبته هذه المحاولة في تربة استزراع قواعد تحقيق النصوص؛ بما هو حقل معرفي مستقل، يرجى تأسيسه أو إحياؤه من جديد.

وفيما يلي محاولة لبيان هذه الجملة الصالحة من خطاب ما يتبقى من هذا الكتاب المفتاحي:

١/٤ الوعي بخطاب المصادر:

إن أعلى ما يدهش في هذه المحاولة، هو استثمار خطاب المصادر في استصحاب أدبيات تحقيق النصوص التراثية المعاصرة؛ فقد كشف عن ثلاثة من خصائص التعامل معها، هي:

أ. الروح الاستيعابية المتابعة للأدبيات المنجزة.

ب. الروح التحليلية الغواصة في قراءتها، وتفكيكها.

ج. الروح المقارنة، التي تقف على الفروق، وتحصيل المنطلقات.

٢/٤ التنظيم:

تعالج هذه المحاولة أمرها بقدر عال جدًّا من التنظيم، وهو الأمر الذي يظهر على مستويات وأصعدة مختلفة، تتبنى استلهام خطاب المراحل، والتزمين، وهو ما نراه في تنظيم قراءات النص وفق منظور المراحل، أو ما يسميه بتعبيره (ص ٥٤): "التراتبية، مع الوعي في الوقت نفسه بحضور الاستقلالية" (ص ٥٥) في معالجة المحقق لكل قراءة من هذه القراءات!

إن هذا الحرص على رعاية التنظيم ظهر في ترتيب القراءات كما يلي:

١. قراءة الاستكشاف.

٢. قراءة النقد (= التحقيق).

٣. قراءة الإضاءة.

٤. قراءة التكشيف.

٥. قراءة الدرس.

٣/٤ الانضباط المنهجي:

إن أهم ما يتبقى من هذه المحاولة -التي يرجى البناء عليها، ووصلها بغيرها- هو انطلاقها من إطار منهجي منضبط، استدعى الملامح التالية:

١. تعيين نقطة بحثية ضيقة.
٢. استيعاب جمع مادتها العلمية.
٣. تصنيفها تصنيفًا قائمًا على جملة من المعايير الضابطة.
٤. استصحاب نطاق تحليلي، يناقش، ويفرز، ويعلق، ويفسر ... إلخ، وفي هذا السياق نلحظ حرصًا شديدًا على الاحتراس.
٥. استصحاب نطاق نقدي، يتأسس على المقارنة.
٦. استصحاب جهاز اصطلاحي مستقر، واقتراح جملة من المصطلحات، والتدليل على وجاهة اقتراحها.

٤/٤ البيان والوضوح:

إن إشكالية هذا الكتاب، والفلسفة التي تقف في خلفيته، جعلت منه عملًا صعبًا، تواجهه فروق كثيرة بين متشابهات عدة، ومع ذلك فقد تمتعت معالجته بقدر ممتاز من البيان والوضوح، والدقة التي أسهمت في ظهور أسلوبية الاستطراد لإحكام الصياغة، وتوضيح الفروق بين المفاهيم المتقاربة جدًّا، ومن أعلى تجليات تحقيق البيان هو استعمال الخرائط الذهنية، والأشكال التوضيحية في كل مباحث الكتاب.

٥/ التحقيق والقراءة: تعليق نقدي:

إن تحليل هذا الكتاب من جانب وتيسير استثماره، واستلهام مشكله المعرفي يفرضان نوعًا من ضرورة التثاقف حول بعض أطروحاته من مدخل نقدي، وفيما يلي بيان لبعض هذه الأطروحات:

١/٥ الحماسة قد تخفي بعض وجوه الحقيقة:

إن فحص تصدير الكتاب يكشف عن روح حماسية، حملت المؤلف على نوع من "القسوة" في وصم أدبيات تحقيق النصوص المعاصرة بالتناسل، وأنها جميعًا كتاب واحد (ص ٩)، وأنها نبعت من رحم الإعانة على "التعليم" (ص ١٠) ... إلخ.

وهذا الحكم الحماسي صحيح في الجملة، لكنه يشهد استثناءات –وإن تك قليلة– فهي قائمة، ولعل العبارات التي جرت على لسان المؤلف من مثل: (ص ٩) لا افتئات فيه ولا تجني؛ "وصفًا لأحكامه على هذه الأدبيات بالتناسل جاءت شعورًا منه بغير ما ينفيه، ولا سيما وأن ثمة محاولات سابقة حاولت أن تتوقف أمام قراءة النص" في حقل التحقيق بصورة مستقلة، كان من الممكن تلمس بعض الرؤى الجديدة فيها.

٢/٥ نقص أحاط ببعض التقسيمات:

ثمة ما يحتاج في "الإبرازات" التالية لهذا الكتاب إلى المراجعة والاستكمال؛ فقد ذكر المؤلف (ص ٥٩) في سياق حديثه عن مراحل إعادة البناء أن مرحلة الإصلاح أو إصلاح النص بالنص –أي بالنسخ– تنهض على جهتين:

١. جهة الاكتمال.

٢. جهة الاستواء، وقال: "وجهة الاستواء، وإنما يتحقق بأربعة أعمال: (ثم ذكر ثلاثة فقط) هي:

- نفي الزيادة.
- حذف التكرار.
- تسوية الاضطراب"!

٣/٥ ضرورة استفاضة التنظيم ليشمل كل مفاصل المحاولة:

كشفت هذه المراجعة العلمية عن حضور سمة منهجية بارزة هي "التنظيم"، ومع ذلك فثمة مواضع تحتاج إلى ضبط هذا التنظيم، منها:

- عد أرقام مكونات الخريطة الذهنية أو الشكل التوضيحي (ص ٢٧، شكل ٥) من اليسار إلى اليمين، والأولى والأرقام بالعربية ابتداء العد من اليمين إلى اليسار، وتصحيح ترتيب مكونات العمل في النص تبعًا لتصحيح جهة العد المكانية.

٤/٥ ضرورة استفاضة محددات البيان والوضوح:

وكشفت هذه المراجعة عن حضور طاغ لسمة الوضوح والبيان في هذا الكتاب، ومع ذلك فهناك بعض المواضع تحتاج إلى فضل بيان، منها:

أ- مراجعة الاقتراح بشأن مصطلح قراءة "الترشيد"؛ ليكون قراءة التشغيل؛ منعًا من توهم معان أخرى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الترشيد؛ كالتخليص، أو التقريب، أو التيسير، كلها أعمال قائمة في مجال الدراسات التراثية.

ب- مراجعة بعض العبارات التي تتطلب قدرًا من التوقف في تحصيل المراد منها، من مثل (ص ١٠): "منذ وضع برجشتراسر وهارون والمنجد متونهم .. في ذلك الزمن المبكر، بين الربع الثاني من النصف الأول، والربع الأول من النصف الثاني من القرن الماضي"، والحقيقة أن هذه المحاولات جاءت جميعًا بعد ١٩٥٣م، باستثناء عمل براجشتراسر، الذي ولد بعد ١٩٣١م.

صحيح أن النتائج من العبارة صحيحة لكنها تبدو غامضة من جانب، وعامة لا تعين تاريخًا من جانب آخر.